وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم القانون

دور القانون العراقي في حق استدامة التنمية الاجتماعية

رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام/حقوق الانسان والحريات العامة

من الطالبة

افراح محمد سلمان

بإشراف

ا.م.د بلاسم عدنان عبد الله

1443ه 2022م

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Diyala
College of Law and Politcal Scineces

The Role of the Iraqi Law in the Right to Sustain Social Development

A Thesis Submitted to the Council of the College of Law and Political Sciences/ University of Diyala in Partial Fulfilment of the Requirements of the Degree of Masters in Public Law/ Human Rights and Public Freedoms

By
Afrah Mohammed Salman

Supervised by

Assist. Prof.
Balasim Adnan Abdallah (Ph.D.)

2022 A.D **1443H.D**

الفصل الاول

ماهية الحق في استدامة التنمية الاجتماعية

يعتبر الحق في استدامة التنمية الاجتماعية من المواضيع الحديثة نسبياً في القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان على وجه الخصوص، فالإنسان هو موضوع الحق في الاستدامة أياً كان توجهها سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية ام سياسية ام غير ذلك ، فهي تهدف الى تنمية وتطوير قدرات الانسان وبناء شخصيته وتوسيع خياراته بما ينسجم مع العادات والتقاليد الموروثة والتي تصلح لمواكبة التطور ومحاربة المعتقدات والقيم البالية والتصدي لها والتي قد تشكل احد المعوقات والمشاكل التي تعيق العمليات التنموية في المجتمعات ، فاستدامة التنمية الاجتماعية تمثل احد الجوانب والابعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة، والتي تظهر كبعد جديد لقياس مستوى تحقق التنمية، فضلاً عن البعدين الاقتصادي والبيئي، ويهدف الى التركيز على زيادة كمية الانتاج عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل الى اخر، والاهم تحقيق الحاجات الانسانية ،فالتنمية الاجتماعية تعمل على توفير العمل والغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة، وعند القيام بتوفير هذه الاحتياجات، فعلى المجتمع العالمي ان يكفل ايضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الاجتماعي والثقافي، واحترام حقوق العمال، وتمكين كافة اعضاء المجتمع من القيام بدورهم في اختيار مستقبلهم[١].

ومن اجل الوقوف على دور القانون العراقي في الحق في استدامة التنمية الاجتماعية سيتم دراسة ماهية الحق في استدامة التنمية الاجتماعية.

وفي دراستنا هذه، ومن اجل الاحاطة التامة بماهية الحق في استدامة التنمية الاجتماعية سنقوم بتقسيم الفصل الاول على مبحثين وكالاتي:-

- المبحث الاول: التعريف بالحق في استدامة التنمية الاجتماعية .

- المبحث الثاني: مبادئ ومعوقات الحق في استدامة التنمية الاجتماعية.

[١]الياس ابو جودة، التنمية المستدامة وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، دراسة منشورة بتاريخ ٢٨/تشرين الاول/ ٢٠١١ ومتاحة على الموقع الالكتروني:
www.lebaring.gov.ib>content تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٠/١٢/١٢ م ٩:١٥

المبحث الاول

التعريف بالحق في استدامة التنمية الاجتماعية

يتضمن التعريف بالحق في استدامة التنمية الاجتماعية ما يلي:-

المطلب الاول: تعريف الحق في التنمية الاجتماعية :-

المطلب الثاني: تعريف الاستدامة:-

المطلب الاول

تعريف الحق في التنمية الاجتماعية

لقد نصت بعض المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان على الحق في التنمية سواء بالنسبة للأفراد او للشعوب ، في المجالات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، معتبرة بان هدفها الانسان الفرد والجماعات معاً، وكما اكدت على حقوق الافراد والشعوب في العملية التنموية وربطتها بمدى تحرر الدول والشعوب سياسياً واقتصادياً من اشكال الهيمنة والاستعمار[١].

فالمجتمع الدولي بدأ يركز على التنمية الاجتماعية كحق من حقوق الانسان منذ اعتماد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الصادر عام ١٩٦٦ والنافذ عام ١٩٧٧ ، ثم تلاه العديد من الاعلانات والمؤتمرات الدولية التي تدور في مضمار هذا الحق[٢]. ولأجل الوقوف والالمام الكامل بتعريف الحق بالتنمية الاجتماعية سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى الفروع الاتية:-

الفرع الاول: مفهوم الحق في التنمية الاجتماعية .

الفرع الثاني: اهمية التنمية الاجتماعية.

الفرع الثالث: تمييز التنمية الاجتماعية عن تنمية المجتمع المحلي.

---

[١] صلاح هاشم ، العدالة والحق في التنمية ،ط١ ،اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، الجيزة، ٢٠١٨، ص٧٣.
[٢] حسين عايش واخرون، المرأة والدور(نظرة اردنية) ،ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان، ٢٠٠٨، ص٩٤.

الفرع الاول

مفهوم الحق في التنمية الاجتماعية

إنَ التجارب الدولية في مجال التنمية الاجتماعية اكدت بأنها تتطلب من المجتمع ان ينمي ويطور مصادره البشرية ، وذلك من خلال العلم والمعرفة والتدريب لأفراده ، اذ يشكل الافراد الثروة الحقيقية لأي مجتمع على ان يتم استثمار تلك الموارد البشرية وتطويرها واكسابها المهارات الانتاجية وذلك بالتزامن ما بين اكتساب المعرفة والمهارة في نقل التكنلوجيا والمشاركة المستمرة، وبذلك فإن التنمية الاجتماعية تهتم بالعمل على تنسيق وتطوير التفاعلات الاجتماعية بين اطراف المجتمع وترسيخ مفاهيم الانتماء الوطني ودعم القرارات والمؤهلات البشرية والوفاء والسيادة للدولة، وهذا بدوره يتطلب العمل على تحسين الاوضاع للأفراد الى الافضل.

فالتنمية من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي ، اذ ان العلم والتكنلوجيا والانتاج هذه المكونات تؤثر وتتأثر بصورة مباشرة وكلية بسياسات التخطيط والتنمية ،اذ يعد العلم هو اساس التكنلوجيا ، والتكنلوجيا هي الركيزة الاساسية للإنتاج ، والانتاج هو عصب التنمية ، اذ ان سياسة الانتاج هي التي تحدد مسبقاً دور كل مكون ومشاركته في جهود التنمية الشاملة، وهذه التنمية الشاملة تقتضي التطور التكنلوجي الذي يعمل بمعدلاتها بينما هو يتدعم بمنجزاتها، اذ انه منذ عقوده الاولى وحتى نهاية الثمانينات كان قاصراً على كمية حصة الفرد من سلع وخدمات صافية فقط، وان الانسان هو مجرد آلة او اداة لتحقيق ذلك[١].

نتيجة لذلك ظهرت الدعوات والمطالبات باعتبار التنمية كحق من حقوق الانسان بحيث يكون الانسان وسيلة وغاية في الوقت نفسه .وذلك بإعلان الحق في التنمية سنة ١٩٨٦ واعتباره احد حقوق الانسان المنصوص عليها في المواثيق والاعلانات الدولية لميثاق الامم المتحدة لسنة ١٩٤٥ والاعلام العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨ والعهدين الدوليين لحقوق الانسان ١٩٦٦[٢].

واصبح مفهوم(الحق في التنمية) من اكثر المفاهيم الحقوقية اهمية ورواجاً وتداولاً في السنوات الاخيرة نتيجة لجملة من التداعيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحيث اصبح اهم المفاهيم واكثرها طرحاً في اجندات كثير من الدول المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء- وارتبط الى حد كبير بالقضايا المتعلقة بسوء توزيع الثروات في العالم بصورة عامة، وفي بلدان العالم الثالث خاصة[٣].

حيث ان غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع ، وكذلك غياب الاليات التشريعية والادارية والمؤسساتية الضرورية اللازمة لتفعيل وأعمال تلك العدالة قد هيأ ووفر لمفهوم (الحق في التنمية) مناخاً مناسباً وارضاً خصبة للنمو والحياة والظهور على ارض الواقع وبشكل واضح يفرض نفسه علـــى الاحداث والوقائع في

---

[١] ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم ابو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان ، المكتب الجامعي الحديث، اسوان ،٢٠٠٩ ، ص١٥ .

[٢] فاكية سقني ، تحولات مفهوم التنمية في ظل عولمة حقوق الانسان(آنسنة التنمية) ، مجلة الحكمة – مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع – الجزائر ،السنة الرابعة ،العدد ٢٣٤ ،٢٠١٣ ،ص١٠٤.

[٣] صلاح هاشم، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

الحياة، فبات يغلب تداوله بصورة واسعة في البلدان التي تعاني ازمة حقيقية في ديمقراطيتها ، او غياب ملحوظ وكبير في عدالتها الاجتماعية ، بحيث يتضمن توزيع موارد الدولة وعوائد التنمية فيها بصورة عادلة وتضمن الاستفادة القصوى للأفراد ، كل حسب طاقته وحاجته ويتركز هذا النهج على عدم التمييز بين افراد المجتمع الواحد من حقهم بالاستفادة من ثمار وعوائد التنمية[١].

لقد تم تعريف التنمية تعريفات متعددة ومختلفة وذلك حسب تعدد المفكرين وتنوع توجهاتهم واختصاصاتهم ، فالتنمية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة زمنية وهي تختلف عن النمو الذي يعني الزيادة الثابتة او المستمرة والتي تحدث في جانب واحد من جوانب الحياة كما انها تعني الازدياد، التقويم و مرحلة من التقدم والتطور[٢].

كما تُعَرف التنمية وفق التصور الحديث بأنها: حصيلة تفاعلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية متداخلة ومستمرة بحيث يشكل كل منها وبدرجات مختلفة عاملاً مستقلاً وتابعاً في آن واحد[٣]. لقد تطور مفهوم التنمية في الآونة الاخيرة حتى اصبح ينظر إليها على أنها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الانسان ، وهذا المفهوم الحديث تجاوز المفهوم الكلاسيكي للتنمية باعتبارها نمو الناتج القومي الاجمالي او إنها زيادة متوسط دخل الفرد او هي التصنيع والتقويم التقني او التحديث الاجتماعي ، وعلى الرغم من اهمية هذه المؤشرات المذكورة إلا ان التنمية تعتمد على اعتبارات اخرى ، كالأوضاع الاجتماعية والتمتع الحقيقي بخدمات الصحة والتعليم والتوظيف وممارسة الحقوق المدنية والسياسية وفرص المشاركة في القضايا التي تهم المجتمع وكذلك مساءلة الحكومات والمسؤولين في السلطة[٤].

فعملية التنمية ليست هدفاً بحد ذاتها وانما هي وسيلة لتحقيق طموحات المجتمع واهدافه التي يجب ان تستند الى عملية تخطيط مسبقة، فهي منهجاً وطريقة علمية له خطوات ومبادئ ، كما أَنَ لها مجالاً واسعاً في كافة جوانب ونواحي الحياة، وعلى اختلاف صورها واشكالها ، وتحدث تغيرات كيفية عميقة حيث إنها تشير الى النمو المتعمد الذي يتم بواسطة الجهود التي يقوم بها الافراد في المجتمع لتحقيق اهداف معينة[٥].

فمفهوم التنمية الاجتماعية ليس جديداً، ولكن الجديد هو تطبيقه في علاج بعض المشاكل التي تواجه المجتمعات النامية، فالحداثة ليست بالمفهوم بحد ذاته وانما في ازدياد الاهتمام به على الرغم من ظهور

---

[١] صلاح هاشم، الحماية الاجتماعية للفقراء ،ط١، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي، الجيزة ،٢٠١٨ ، ص١٦٨.
[٢] دلول كمال، دور الاذاعة المحلية في التنمية الاجتماعية ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر سكرة، كلية العلوم الانسانية ، الجزائر، ٢٠١٥، ص٧٨.
[٣] لعلى بوكميش، الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد الحادي عشر، ٢٠١٣ ،ص٨١.
[٤] الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الاقليمي العربي، مقر جامعة الدول العربية ،٩-١٠ /مايو/ ايار/٢٠١٣ ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة، ٢٠١٣، ص٨٨.
[٥] دلول كمال، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

مصطلحات عديدة اقدم من مصطلح تنمية المجتمع(التنمية الاجتماعية)، كالإصلاح الريفي، التربية الاساسية ، الارشاد الزراعي، التربية الاجتماعية وتنظيم المجتمع[١].

اذ ان التنمية الاجتماعية تعتبر عملية توافق اجتماعي، تعمل على تحسين طاقة الفرد وتطورها الى اقصى حد مستطاع، وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعيــة والوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، فهي عملية تغيير موجه يتحقق عن طريق اشباع احتياجات الانسان[٢].

فالتنمية تتسم بالطابع الايديولوجي الذي يتجلى في كثرة الابعاد والجوانب التي تنظمها وتمثلها سواء كان(بيئي، ثقافي، اجتماعي) فهي في مجال العلوم السياسية مثلاً لا يمكن الحديث عن التنمية بمعزل عن ارادات سياسية واضحة ومتكاملة تعتمد على البحث والتخطيط المدروس والتي تشكل عاملين اساسيين لكل فعل تنموي ومجتمعي حداثي وديمقراطي، كما لا يمكن الحديث عن اجراء عملية تنموية شاملة بمعزل عن ادارات ومشاريع سياسية تكون قادرة على القيام بمقتضيات العمل التنموي ومتطلباته على ارض الواقع والممارسة الميدانية[٣]. فتعتبر التنمية عملية تحرك علمي مخطط لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق المطلوب والانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها[٤].

ففي٤/ كانون الاول/ديسمبر/١٩٨٦صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٤١/١٢٨ والخاص بإعلان الحق في التنمية والذي جاء في مادته الاولى الفقرة الاولى : بأن الحق في التنمية يعتبر حقاً من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية يمكن من إعمال جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية إعمالاً تاماً ، كما وتضمنت الفقرة الثانية منها (بأن حق الانسان في التنمية ينطوي ايضاً على إلاعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير مع مراعاة الافكار ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان، ممارسة حقها غير القابل للتصرف في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية[٥].

كما اكد إعلان الحق في التنمية ان الانسان هو الموضوع الرئيس للتنمية وان الحق في التنمية يجب ان يتضمن كافة حقوق الانسان الاخرى وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بها، كمـــا تضمنت ديباجة اعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦ بان التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية

---

[١] فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر،٢٠٠٥، ص٥٤ نقلا عن :نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية ،دار النهضة العربية، بيروت ،١٩٨١ ص١٠٦-١٠٧..

[٢] ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم ابو زيد، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

[٣] نجاة صالح السعدي، التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية ،المنهل للنشر، عمان،٢٠١٧، ص٧٢.

[٤])لعلى بوكميش، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(٥)اعلان الحق في التنمية ،جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان ، منشور على الموقع الالكتروني:
تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٠/١٢/١٥ م١٠:٢٠ *Hribrary.umn.edu>arah*

وسياسية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم ، والمقصود هنا جميع السكان في الدولة الواحدة وفي العالم بأسره، وجميع الافراد دون تمييز[١].

وقد اعترفت لاحقاً لجنة حقوق الانسان التابعة لمنظمة الامم المتحدة بالحق بالتنمية باعتباره من الحقوق الاساسية للإنسان وكلفت الامين العام للمنظمة بإعداد دراسة حول الابعاد الدولية لهذا الحق وعلاقته بالحقوق الاخرى لاسيما الحق في السلم، حيث لا يمكن تصور تحقيق التنمية في غياب متغير الامن[٢].

ومن كل ما تقدم ترى الباحثة بأن التنمية الاجتماعية هي عملية تهدف الى تحسين وتطوير اوضاع المجتمع بصورة عامة والفرد خاصة وهي تستند الى خطط مدروسة مسبقاً ولا بد من تظافر جهود الافراد في المجتمع ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وتعتمد على موارد المجتمع المتاحة كما إنها ترتكز على التقاليد والقيم السائدة وإنها حق من حقوق الانسان يتضمن مجموعة من الحقوق الاخرى كالتعليم والرعاية الصحية والحق في الحصول على العمل والمسكن الملائم وغيرها.

الفرع الثاني

أهمية التنمية الاجتماعية

تهدف عملية التنمية الاجتماعية الى ابعد من مجرد تحقيق النمو الاقتصادي، فهي تبحث عن التحسين والتحديث في شتى مجالات الحياة، اذ انها لا تهتم فقط بزيادة معدل دخل الفرد، وانما تهتم بالدرجة الاساس بالتطوير والتغيير في البناء الاجتماعي والعلاقات بين الافراد.

فقد تعاظم الاهتمام بالتنمية وخاصة في الآونة الاخيرة سواء على المستوى الشعبي والحكومي والدولي على اعتبار انها الوسيلة لدحر التخلف والتصدي لإثاره التي عانت منها ، وما زالت تعاني منها الدول والبلدان النامية ، بحيث اصبحت التنمية مطلباً سياسياً تتبناها الحكومات الثورية كافة منذ تحقيق استقلالها،

لأجل تحقيق مستويات معيشية مناسبة ومرضية لشعوبها، كما اصبحت مطلباً دولياً ، فقد تبنتها الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة وطالبت في مختلف المنتديات والمحافل الدولية بضرورة دعم الدول النامية لمجابهة الفقر والتخلف والاسراع بتحقيق التنمية وتقديم المساعدات والمنح المادية والعينية والخبرات والمشورات الفنية المختلفة ، كما انها اصبحت مطلباً شعبياً ، حيث ازداد وعي وادراك شعوب المجتمعات النامية بتدني مستوياتهم المعيشية ، والهوة الصارخة بينهم وبين الدول المتقدمة[٣].

---

[١] لعلى بوكميش، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(٢)خضري حمزة، فشل التقنيين للحق في التنمية واقتراح نموذج جديد، بحث منشور على الموقع الالكتروني في اذار ٢٠١٩:
تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٢١ م١١:١٠ *www.tihek.gov.tr*

[٣] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ،جامعة حلوان ، ٢٠٠١، ص٦٠-٦٢.

كما ويرجع الاهتمام المتزايد بالتنمية الاجتماعية الى حقيقة هامة مؤداها انه على الرغم من الجهود المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ قرابة اكثر من نصف قرن ، الا ان الظروف الاجتماعية الاساسية بقيت على ما هي عليه لدى كل من الفرد ،الاسرة والمجتمع المحلي، بل ظل افراد المجتمع يعانون من حالة الفقر والعوز وظروف السكن غير الملائمة وسوء التغذية، اذ وقفت تلك الظروف والملامح التي يتصف بها المجتمع عائقاً بوجه الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي[١].

وقد احتلت التنمية اهمية خاصة وضرورة حيوية لكل من الافراد والمجتمع نفسه، اذ اصبح الافراد في ظل التنمية الاجتماعية يشعرون بوجود الدولة ، حيث الرعاية تساهم في تحقيق معنى الدولة ، وتؤكـــد في نفوسهم الشعور بالوجدان الجمعي، لان الدولة لا تكتسب كيانها ووجودها الحقيقي إلا اذا ارتبط مواطنوها بوعي جمعي واحساس جماعي[٢].

ومما لاشك فيه ان التنمية الاجتماعية تساعد في حل اغلب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة في المجتمع والدول وفي العالم عندمـــا تكون وفق اساس وقاعدة علمية تعتمد على المنهج التخطيطي المحلي والاقليمي والدولي وفي ظل تحديات العولمة بحيث تعمل على تحديد اوفق واسلم السبل لتوجيه عمليات التنمية في المجتمع بكافة مستوياته وقطاعاته ، وبما يحقق ازدياد الانتـــاج الاقتصـادي والاجتماعي وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع وبأسرع الطرق واقل التكاليف ، من خلال العمل بأسلوب التكامل في التنمية ، وتدعيم الحكم المحلي، وإعداد وتهيئة التخصصات العلمية والمهارات والخبرات الفنية، والاهتمام بالطفل ركيزة المستقبل وقيام اعلام مبني علـى المشاركة والحوار توسيع نطاق الحريات، واستخدام التوجيه كأسلوب في التغيير، وتدعيم العلاقات الاجتماعية ونشر مفاهيم وقيم التسامح وتقبل الاخر بين فئات المجتمع، ومشاركة الشعوب في عملية صنع القرار[٣].

فالتنمية تعمل على اعداد الانسان لان يكون صالحاً وعضواً نافعاً في المجتمع وإعداده إعداداً متكاملاً ومتوازناً بحيث يكون قادراً على تحمل المسؤولية في تنفيذ برامج التنمية ، كما انها تقوم بتطوير مستوى

الافراد وثقافتهم ومهاراتهم وتعمل على رفع القدرة العلمية والتقنية التي تعمل على تحقيق متطلبات الاقتصاد الوطني، وكذلك تطوير مستواه الثقافي لتمكينه من استيعاب دوره ومهامه ومسؤولياته والواجبات الملقاة على عاتقه في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة في المجتمع، كما و تقوم بتوظيف الطاقات والموارد

---

[١] نجاة يحياوي، معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي(دراسة ميدانية في بلدية-عين الناقة-بسكرة) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد خيضر –بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية ، الجزائر،٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص٣٤.

[٢] فيصل محمود الغرايبة، ابعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الاردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٠ ، ص٦٨.

[٣] لطيفة مصباح حمير ،تطور أزمة الديمقراطية التقليدية في عصر العولمة ،ط٢ ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٧ ، ص٤٥٣.

البشرية وغير البشرية المتاحة والمتوفرة، وتعمل على زيادة قدرتها وفاعليتها في خدمة المجتمع ، كما وتقوم بالمحافظة على الموارد البيئية والطبيعية وتحقيق التوازن البيئي[١].

وتظهر اهمية تحقيق التنمية على المجتمع ككل في نشر الامان وضمان استقامة افراده وعدم ميلهم وجنوحهم الى مبادئ هدامة تشيع وتنشر الفرقة بينهم ، كما تشكل عاملاً من عوامل تحقيق الالتقاء بالإنسانية ومعاييرها ومثلها وتقريب وجهات النظر بين دول العالم المختلفة، وتقوم بغرس فضائل روحية في افراد ذلك المجتمع من شأنها الارتقاء بوعي المجتمع[٢] .

وغني عن البيان انه ينبغي دعم وتعزيز حقوق الانسان من خلال السياسات التنموية ، بحيث تشتمل على كافــة حقوق الانسان الاخرى سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية ام الثقافية ام مدنية ام سياسية اذ ان الحق في التنمية يشمل مجموعة من الحقوق كالحق في العمل والحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم والضمان الاجتماعي ، وتعمل على محاربة الفقر والجوع والتخلف وهو ما اكد عليه اعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦ والذي تم الاشارة اليه سابقاً.

الفرع الثالث

تمييز التنمية الاجتماعية عن تنمية المجتمع المحلي

تعتبر التنمية الاجتماعية عملية حضارية تتطلب الالتزام من جانب الدولة والاهتمام بمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم ويجب ان ترتكز التنمية على التخطيط المسبق وبناء المؤسسات لخدمــة الافراد والعمل على مشاركاتهم وتعاونهم مع بعضهم البعض من اجل الوصول الى الحالة المرغوب فيها عن طريق توفير حاجاته الاساسية ورفع مستواه الصحي والفكري والثقافي عن طريق تنمية قدراته البشرية.

وتسعى التنمية الاجتماعية الى تحرير الانسان من التخلف والفقر والعوز كما تسعى الى تحريره من المعتقدات والافكار البالية والتي ترفض مواكبة التطورات والتكنلوجيا التي اخذت تنتشر في كافة بقاع العالم أثر العولمة بعد ان اصبح العالم قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصالات والمواصلات وتكنلوجيا المعلومات. لقد اصبحت التنمية الاجتماعية قوة تقف بوجه المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية وتطور الطاقات البشرية لغرض تحقيق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها المجتمعات النامية.

اما بالنسبة للمجتمع المحلي فيمكن تعريفه على انه مجموعة متجانسة من الافراد، وتعيش في بقعة جغرافية معينة ومحدودة ، ويعتبر المجتمع المحلي جزءاً من المجتمع القومي ، وقد تتحدد بمجتمع القرية

---

[١] مناور بن صلاح بن سالم السليمي، تضمين التربية الاقتصادية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المطورة بالمرحلة المتوسطة لمواجهة متطلبات التنمية في عصر العولمة الاقتصادية ، رسالة ماجستير في المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية ، جامعة ام القرى / كلية التربية ، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٥-٢٠١٦ ، ص٤٨-٤٩.

[٢] فيصل محمود الغرايبة، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

الريفية او الحي في المدينة، كما ان هناك امثلة لمجتمعات محلية اخرى تعمل في مجالات مختلفة مثل التعدين او المناجم او الصيد او الرعي ، كما تعتبر الاحياء الفقيرة في المدن والتي ينزح اليها المهاجرون من الريف الى المدينة امتداد للمجتمع القروي، فالأشخاص الذين يقيمون في منطقة جغرافية محددة يشتركون معاً في الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتكون هناك بينهم وحدة اجتماعية، وتسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء اليها[١].

إن (المجتمع) يعتبر اكبر وحدة اجتماعية ، فهو الاكمل والوحدة الرئيسة في التحليل السوسيولوجي ، اذ يدل المجتمع على كل تجمع إنساني بحيث يضم افراداً تجمعهم نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشتركة وتضبطهم قوانين وقواعد واضحة، فهو يتكون من مجموعة من الناس يقيمون غالباً على رقعة من الارض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليس من النوع العارض او المؤقت ، ويكون لديهم نشاط منظم وفـــــق اساليب وقواعد وانماط متعارف عليها وتسود روح جمعية بينهم تشعرهم بان كلاً منهم ينتمي لهذا المجتمع . وكما عُرف مفهوم المجتمع المحلي بانه نسق اجتماعي يشمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لإفراد وجماعات وتنظيمات، ويتم اشباع حاجتهم عن طريق تكوين علاقات متبادلة، لذلك فالمجتمع المحلي هو اصغر وحدة للبناء الاجتماعي في داخل اي مجتمع بحيث تستطيع ان تعتمد على نفسها[٢].

فالمجتمع المحلي محدود المساحة، وهو مجتمع يقوم على قدر كبير من التماسك الاجتماعي ضمن نطاق المجتمع الكبير، وتعتبر الاسرة والعلاقات والاواصر القائمة على القرابة هي اكثر خصائص المجتمع المحلي، فضلاً عن خصوصية المكان والعقيدة الدينية[٣]. وعليه فإن عملية تنمية المجتمع المحلي هي عملية تغيير وتطوير لأولئك الافراد الذين يسكنون تلك البقعة المحدودة المساحة.

وفي الواقع ان التنمية الاجتماعية عموماً تعمل على دعم العلاقات الاجتماعية سواء كانت علاقات اخوة وقرابة وجوار وزمالة وضيافة كما تعمل على نشر واعمال مفاهيم التسامح والتقدير والفهم المتبادل وتقبل الاخر في ظل المجتمعات المختلفة المتنوعة، اذ ان عملية التنمية الريفية مثلاً تشمل البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ بقصد احداث تغيير اجتماعي ريفي مرغوب فيه بغية تطوير وتنظيم موارد المجتمع المتاحة وبيئته وتنميتها الى اقصى قدر مستطاع عن طريق الاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة ومواجهة اي مشكلات ومعوقات تظهر نتيجة لهذه العمليات[٤].

فالتنمية الريفية تعني التغير الموجه للريف من ناحية استخدام الارض وكيفية أنشاء المساكن والبنـــــى التحتية ، الصحية ، التعليمية والزراعية، وهي الجهد المنظم والمخطط والوعي والذي يهدف الى مستوى معيشي افضل لغالبية السكان في المجتمع الريفي، وكذلك تمكينهم من المشاركة في تلك الجهود، بحيث

---

[١] فواز بن علي الغامدي، دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٩، ص٤٠.

[٢] لبنى الكنز، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،الجزائر،٢٠٠٨ -٢٠٠٩، ص٢٥.

[٣] فواز بن علي الغامدي، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[٤] محمد عبد الكريم بقي ، معوقات استدامة مشاريع التنمية في المجتمعات الريفية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ٢٠١٩ ، ص١٢.

يسمح لهم تحقيق زيادة مستمرة في مستويات معيشتهم ، من خلال إحداث تغيرات جوهرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي وفي المهام الوظيفية الخاصة به[١].

فتنمية مجتمع ما تهدف الى ادخال تغيرات مخططة ومقصودة في حياة ذلك المجتمع، وتتعلق هذه التغيرات بالجانب المادي لحياة المجتمع ، كرفع المستوى الاقتصادي ،الصحي والتعليمي، فضلاً عن الجانب المعنوي بتنمية القدرة الذاتية للمجتمع وذلك باعتماده على قدراته المحلية لأجل مواجهة المشكلات التي تُعيقه وعلى اساس ديمقراطي[٢].

اما الامم المتحدة فقد عرفت تنمية المجتمع المحلي من خلال مكاتبها وهيئاتها المتخصصة عام ١٩٥٥، وذلك عندما اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً باعتبار منهج المجتمع المحلي وسيلـــــة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة وينص مفهوم الامم المتحدة لتنمية المجتمع المحلي بأنه:(العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الاهالي ايجابياً في هذه العملية، وبالاعتماد الكامل على مبادأة الاهالي بقدر الامكان)، وهذا المفهوم انبثق من افتراض مؤداه بان كل مجتمع محلي هناك طاقة بشرية تحتاج الى تنسيق وتوجيه من ناحية، فضلاً عن امكانيات مادية تحتاج الى تعبئة وتنظيم من ناحية اخرى ، ومن ناحية ثالثة التركيز على المساعدة الذاتية نظراً لعدم قدرة الحكومات النامية على تحمل عبئ كافة عمليات التنمية بمفردها[٣].

وقد وجد الباحثون في الامم المتحدة ان هذا التعريف لتنمية المجتمع المحلي تعريفاً قاصراً بعض الشيء، مما ادى بهم الى اصدار تعريف اكثر شمولية وذلك في عام ١٩٥٦ ، بحيث اعتبرته اجهزة الامم المتحدة التعريف الرسمي الذي تلتزم به في العمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية ، وينص هذا التعريف على ان تنمية المجتمع المحلي هي(العمليات التي تتوحد فيها جهود الاهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل تلك المجتمعات في حياة الامم وتمكينهم من الاسهام الكامل في التقدم القومي[٤].

ويتمثل الفرق بين المفهومين لعام (١٩٥٥-١٩٥٦) في ان المفهوم الاخير يشير الى تنمية المجتمع المحلي تتضمن مجموعة من العمليات وليس عملية واحدة، فضلاً عن ضرورة ابراز الدور الحكومي الى جانب الدور الشعبي ، وتوفر ما يلزم من الخدمات الفنية والمادية وغيرها بحيث تعمل على تشجيع المبادرة والمساهمة والمشاركة الذاتية من قبل افراد المجتمع المحلي، كما انه وضح اهمية مساهمة الاهالي انفسهم طوعا في اعمال التنمية سواء كانت المساهمة تلك، بالفعل ، المال او الفكر[٥]. فتنمية المجتمع المحلي تولي

---

[١] بشرى رمضان ياسين ونورة فجر مذري، معوقات التنمية الريفية في قضاء الزبير، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ،العراق ،العدد الاول، المجلد الثالث والاربعين، ٢٠١٨، ص٣٣١.

[٢] محمد عبد الكريم بقي، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

[٣] احمد محي خلف صقر، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص٢٧.

[٤] احمد محي خلف صقر، التخطيط والسياسة الاجتماعية : المفاهيم والاطر والاليات ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، ٢٠٢٠ ، ص١٣٧-١٣٨

[٥] احمد محي خلف صقر، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨.

الاهتمام بكافة افراده ، وتتناول اغلب جوانب الحياة فيه، وتهدف الى احداث تغير اجتماعي وتناول مشكلاته المحلية بالمعالجة وايجاد الحلول الملائمة[١].

ويتميز المجتمع المحلي بجملة من الخصائص التي تميزه عن المجتمعات الاخرى سواء كانت محلية او عالمية فهو يشير بشكل عام الى مجموعة من الافراد يسكنون في مكان او منطقة جغرافية محددة ، ويتميز سكان تلك المنطقة الجغرافيـــة بانهم يشتركون في الانشطة سواء الاقتصادية او الاجتماعية والسياسية ، كمـــا تكون بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم محلي وتسودها قيم عامة ويشعر هؤلاء السكان بالانتماء اليهـــــا، واهـــم هذه الخصائص ما يأتي:-

اولاً: عنصر الاقليم او المكان المحدد: ويشير الى منطقة محددة ذات خصائص طبيعية او مصنعة فريدة ومتميزة بحيث يكون فيه نسق خاص للتنظيم الاجتماعي ، بحيث يبدو من الصعوبة فهم وتفسير طريقة حياة مجتمع ما دون الرجوع الى خواص المكان كمتغير اساسي يميز المجتمعات المحلية تلك عن بعضها البعض[٢] .

ثانياً: الاشتراك: الاشتراك الفعلي في جميع وجوه النشاط الجمعي : بحيث يتميز المجتمع بتعاون افراده، واعتماد بعضهم على البعض الاخر، كما يسود مبدأ تقسيم العمل وتنوع الوظائف وتوزيع القوى والجهود، وكذلك انعدام الظروف الطبقية الظاهرة[٣].
ثالثاً: الصغر: يمثل وحدة مستقلة من المجتمع ككل[٤].

رابعاً: خاصية الاستقلال والاكتفاء الذاتي : فالمجتمع المحلي عبارة عن جماعة مكتفية بذاتها من الافراد ،اذ انهم يعتمدون على بعضهم البعض عند القيام بالوظائف والمهام الاساسية ، كذلك فإن الاهداف الجمعية والنشاطات الفردية تكون واسعة النطاق ومتنوعة ، بحيث لا يمكن لأي مؤسسة او تنظيم بعينه ان يوجهها او يشبعها.

خامساً: القيم والمعايير المشتركة : من اهم ما يميز المجتمع المحلي عن اشكال التنظيم الاجتماعي الاخرى ما يسوده من انساق خاصة للقيم والمعايير ، اذ عادة ما يتم صياغة الكثير من القيم المطلقة في الثقافة الكبرى في ضوء الرموز والاحداث ذات الدلالة والمغزى في السياق المجتمعي المحلي[٥].
كما ويتم عند صياغة برامج وخطط التنمية الاجتماعية للمجتمعات الاكبر من قبل صائغي القرار السياسي

---

[١] كامل عمران، مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي(حالة تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص-سورية)، مجلة العلوم الانسانية، سوريا، العدد الخامس، ٢٠٠٣ ، ص٢٠.
[٢] مي العبد الله و عبد الكريم شين، المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال (المشروع العربي لتوحيد المصطلحات) ، ط١، دار النهضة العربية ، بيروت، ٢٠١٤ ، ص٢٤٢.
[٣] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، ج٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٨ ، ص١٠٦.
[٤] ناصر رشوان ، التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية ،دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ ،٢٠١٨، ص٢٤٥.
[٥] مي العبد الله وعبد الكريم شين، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢.

والاجتماعي والاقتصادي من قيام مؤشرات تنمية المجتمعات المحليـة فيها باعتباره النواة والوحدة الاصغر لها[١].

ولا بد لهذه العمليات والتغيرات التي يجري احداثها ونشرها من اهداف تسعى اليها كما يسعى اليها الافراد سواء كانوا افراداً في تلك المجتمعات المحلية ام القائمين على ادارتها ، فللعمليات التنموية تلك اهداف كثيرة ومتنوعة ينبغي تحقيقها من اجل مواكبة التطورات القومية والعالمية وتحقيق رفاهية ورخاء اولئك الافراد المكونين لها وتحقيق مستوى معيشي لائق ومناسب لهم بحيث يحصل الفرد على حقوقه كإنسان وكشخص له كيان مستقل، فأهداف التنمية لتلك المجتمعات تتمثل بما يلي:-

١-تهدف تنمية المجتمع المحلي الى تحسين الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية لسكان المجتمع المحلي ، مع تحقيق التكامل مع المجتمعات المحلية الاخرى والمجتمع القومي، ومن ثم المساهمة الفعلية من جانب تلك المجتمعات المحلية في تحقيق التقدم القومي[٢].

٢-تلبية حاجات المجتمع المحلي وتوفير او تطوير البنى التحتية ، وتكون هذه الحاجات متعددة خاصة بمجتمع مهمش، تظهر فيه ضرورات تطوير واستثمار الموارد الطبيعية(بيئية) والموارد الزراعية والحرفية وتحسين جودتها لكي تتمكن من المنافسة والتسويق، كما تكون موارده البشرية بحاجة الى تطوير ايضاً من خلال الاعداد المهني والتشغيل فضلاً عن تطوير المؤسسات التربوية والثقافية والصحية ، والعمل على بناء القدرات التنظيمية والاطر الاجتماعية والمهنية والتي تكون قادرة على المشاركة في تشخيص الاوضاع والموارد والحاجات والاهداف[٣].

٣-لا يكفي لتحقيق تنمية المجتمعات المحلية اقتصارها على الجهود المحلية فقط ، بل لابد من تدعيم تلك المجهودات الاهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية.
٤-منهج تنمية المجتمع المحلي يهتم بتنمية الطاقات البشرية، عن طريق تغيير افكار الافراد وقيمهم واحتياجاتهم وتأهيلهم وتدريبهم وفق اساس سليم وصحيح لكي يستطيعوا المساهمة بطريقة ايجابية في عمليات التنمية[٤].

٥-اعادة الثقة الى المنطقة المحلية وخصوصاً الريف، والذي ساد فيه شعور عدم الثقة بسبب النقص في الخدمات والامكانيات، اما المدينة التي طغى عليها الشعور بالتفوق، مما جعل اهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم، ساعين من اجل النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة.

---

[١] رشاد احمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي ،ط١،دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٧.
[٢] منال عبد المعطي صالح قدومي، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النجاح/ كلية الدراسات العليا ، فلسطين، ٢٠٠٨، ص٢٢.
[٣] احمد بعلبكي، موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية (قضايا ومعوقات التنمية)، ج١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٣.
[٤] منال عبد المعطي صالح قدومي، مصدر سبق ذكر، ص٢٣.

٦-تحقيق الضبط الاجتماعي الملائم والمناسب من خلال ايجاد المناخ المناسب لعملية التنمية كمعرفة الفرد لواجباته ومهامه في العملية التنموية[١].

وهكذا يتبين بان التنمية الاجتماعية تهدف الى إحداث تغيرات على المستوى القومي في حين ان تنمية المجتمع المحلي يقتصر تحقيقها على منطقة جغرافية محددة هي جزء من المجتمع القومـــي، ويتميز سكـان تلك المجتمعات المحلية بتشابه الانشطة والحرف التي يزاولونها وانتشار الاواصر والعلاقات الاجتماعية كالقرابة والصداقة والزمالة وغيرها.

المطلب الثاني

تعريف الاستدامة

تشكل الاستدامة الاطار المناسب من اجل تكاتف الجهود الساعية للوصول الى مستوى ارقى لحياة البشر من خلال التنمية سواء كانت الاقتصادية ام الاجتماعية او الحفاظ علـى البيئة ومن دون استنزاف لمصادر الارض ومواردها ، فالهدف المنشود من وراء مفاهيم الاستدامة هو توفير توازن في المصالح التي تخدم الكافة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فقد ظهرت في بداية الستينات من القرن الماضي العديد من النداءات والمطالبات لحماية البيئة والطبيعة، كما وظهر التفكير في آليات ووسائل تكفل تفاعل وتدخل البنية العمرانية مع النظام البيئي الاكبر ، ومن ثم بدأ العالم يدرك ذلك الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والبيئة من خلال المؤسسات والجمعيات والمنظمات المختصة[٢].

فقد اكتسب موضوع الاستدامة او مصطلح (التنمية المستدامة) على وجه الخصوص اهتماماً عالمياً بعد صدور تقرير (مستقبلنا المشترك)، الذي تم اعداده من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٧ ، اذ انه تم في ذلك التقرير صياغة اول تعريف للتنمية المستدامة بأنها (تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون الاضرار على قدرة الاجيال القادمة في تلبية حاجاتهم)[٣].

ان التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تكفل و تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، اي انها ذلك المجال الذي يشترك فيه كل من المجتمع والاقتصاد والبيئة ، والذي اصطلح على تسميته بالاستدامة ، والتي تعني كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب

---

[١] كمال بودانة ، اثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٨١.

[٢] فريد صبح القيق، مفاهيم الاستدامة كمنهجية شاملة لتقييم المخططات العمرانية (قطاع غزة كحالة دراسية) ، بحث منشور ومتاح على الموقع الالكتروني :
تاريخ ووقت الزيارة ٢٠١٠/١٢/١٦ م ٨:١٠ www.cpas-egpt.com>Arabic

[٣] مهدي صالح دواي ، التنمية البشرية المستدامة : مفاهيم التكوين وابعاد التمكين ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد الحادي والثلاثون، ٢٠١١، ص٤٥.

الانساني بكل ابعاده ، حيث اصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في كافة انحاء العالم ، خاصة أوربا والولايات المتحدة الامريكية ، وتتبناها العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية والاهلية ، وتعمل من اجل تطبيقها[١].

ولأجل الاحاطة بموضوع (الحق في استدامة التنمية الاجتماعية) سوف يتم تقسيم هذا المطلب الى ثلاث فروع كالاتي:-

-الفرع الاول: التعريف بالاستدامة.

-الفرع الثاني: اصل نشأة الاستدامة.

-الفرع الثالث: انواع الاستدامـــة.

الفرع الاول

التعريف بالاستدامة

لابد من الاشـــارة الـــى ان مصطلح (*Durable sustainable*) ساد في بادئ الامر فـي المجال البيئي وذلك نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايـــا البيئة ومدى ارتباطها بالتقدم الاقتصـــادي والاجتماعي حيث تمت صياغتـــه لأول مرة خلال تقريـــر مستقبلنا المشترك الذي صدرعام ١٩٨٧عن اللجنة العالمية للتنميـة والبيئـة برئاسة رئيسة النروج ،اذ تـم تعريـف الاستدامة بأنها (تلبية حاجات الاجيال الحاليـــة دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال اللاحقة)[٢] .

كما وعرفت بأنها ((كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الانساني بكافة ابعاده (الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية) ولن يتم ذلك إلا بالقضاء على كل اشكال الاختلافات والفوارق التي تظهر سواء داخل نفس المجتمع اي بين فئاته المختلفة وكذلك بين دول الشمال والجنوب او بين مختلف الاجيال)). وكذلك تعرف بأنها ، ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال امامهم مفتوحاً حول كيفية التصرف فيها من اجل تلبية احتياجاتهم[٣].

اذ ان الحديث عن الاستدامة يعنـي الاخذ بعين الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيـــال المقبلة فحسب، وانما ينبغي ايضاً الاهتمام الكافي لنوعية البيئة التي نخلفها

---

[١]العايب عبد الرحمن ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة الى جامعة فرحات عباس-سطيف/كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٣٠.

[٢] سقني فاكية؛ التنمية المستدامة وحقوق الانسان ، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة فرحات عباس-سطيف/ كلية الحقوق ، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٣٨.

[٣] العايب عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

للمستقبل ، وهذه البيئة التي تمثل اجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد ، بما في ذلك المصانع والمعدات والتقنية السائدة وهياكل المعرفة ، فتم تعريف التنمية المستدامة على انها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال القادمة وايصالها إليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي[١].

فالاستدامة عدم الحاق الاضرار بالأجيال المقبلة سواء باستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة او بسبب الديون العامة التي ستتحمل عبئها وتثقل كاهل الاجيال اللاحقة ، وكذلك بسبب عدم الاهتمام بتنمية الطاقات والقدرات البشرية مما يؤدي الى خلق ظروف صعبة في المستقبل نتيجة لخيارات الماضي، وتعتمد الاستدامة على امرين ينبغي تحقيقهما وهما : الحق في التنمية، والحق في حماية البيئة وكلاهما حق من حقوق الانسان ، حيث إن مما لاشك فيه ان حماية البيئة والمحافظة عليها اصبحت مطلباً اساسياً لتدعيم حقوق الانسان في الحياة الكريمة، والتمتع بالصحة[٢] .

لقد شهدت نهاية القرن العشرين ظهور وتفاقم جملة من المشاكل والمخاطر التي تهدد وبشكل غير مسبوق مستقبل البشرية بحيث اصبح كل ما يحيط بالإنسان ينبأ بالكارثة، فقد تراجعت معدلات النمو تراجعاً مذهلاً في دول الشمال والجنوب الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع وتدهور المعدلات الصحية، كما ان معدلات التلوث الهوائي والبحري وصلت الى نسب مرعبة تؤثر في اختلال التوازن الايكولوجي الذي فقد حوالي ٥٨% من مكوناته ، وامام هذا الوضع المتأزم كان لزاماً على البشرية ان تتحرك لكي توقف هذا النزيف وايجاد الحلول والطرق البديلة لوضع حد لتلك المخاطر، وتعود اسباب الازمات المتعددة الى النموذج التنموي الذي اعتمدته هذه المجتمعات لفترة قرنين من الزمان بحيث كان ينظر الى التنمية من منظور اقتصادي دون التفكير او اخذ بقية الابعاد بعين الاعتبار وخاصة البعد الاجتماعي والبيئي. وفي ظل هذا الوضع المتأزم المليء بالمخاطر وبغياب الشعور بالأمن ظهر منطق جديد لتنمية المجتمعات البشرية اطلق عليه ب(التنمية المستدامة) ، بحيث ان على المجتمعات البشرية التخلي عن النموذج القديم للتنمية والاستعاضة عنه بالتنمية المستدامة الذي يدمج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية التنمية الذي انبثق عن لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ من خلال تقرير مستقبلنا المشترك[٣]، المشار اليه آنفاً.

فمفهوم الاستدامة ظهر لصيقاً بـ (التنمية) منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي كمحاولة من اجل توسيع الابعاد التنموية ، وتحديداً البيئة، اذ حرص المفهوم على استثمار البعد الزمني وذلك من خلال تأكيده على استحقاقات الاجيال القادمة، استناداً لإداء الجيل الحالي، فالاستدامة في اوسع معانيها هي قضية توزيع عادل لفرص التنمية بين الجيل الحالـــي والجيل القادم ،فإن كانت التنمية المستدامة هي عملية

---

[١] عدنان فرحان الجوارين؛ التنمية المستدامة في العراق-الواقع والتحديات، مجلة اوراق اقتصاديــة ،العدد الثاني والثلاثون، ٢٠١٦ ،ص٣.

[٢] سقني فاكية، التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩-٤٠.

[٣] الشاذلي بيه الشطي، التنمية المستدامة والامن المستدام، مجلة العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، العدد العاشر ،٢٠١٩، ص١١٥-١١٦.

توسيع مجموعة خيـــــارات الناس فإن الاستدامة تعني تنميـــــــــة الفرد وقدرتـــــــه رجلاً كان أم امرأة[١].

عليه إن الاستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية البشرية التي تتطلب تدريب وتطوير القدرات والطاقات البشرية واستدامة مؤشراتها الصحية والتعليمية، كما ان الاستدامة كمفهوم هو بحاجة الى المزيد من الجهود ،بقصد إنشاء ونشر ثقافة تنموية مستدامة تقوم على التخطيط العلمي المدروس.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين واجهت العديد من الدول تحولات عالمية ومحلية ارتبطت بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية صعبة ترتب عليها اعادة هيكلية اقتصادها القومي ، واحداث تغيرات في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ، وكان لها تأثيرات اجتماعية سلبية في العديد من المجالات ، بسبب تقلص دور الدولة في مساعدة الفرد وخاصة الفئات الفقيرة التي لا تستطيع ان تشبع رغباتها بالاعتماد على نفسها والتي تمثل الغالبية العظمى من السكان، فأدت هذه السياسات الى تهميش واستبعاد فئات اجتماعية وقطاعات واسعة في مجالات الانتاج والعمالة ، وبالتالي استبعادهم من المشاركة في التنمية والذي زاد من عمق هذه الازمة التنموية، وهذا بدوره ادى الى اهتمام الدول بوضع سياسة اجتماعية متكاملة تتضمن مجموعة من الاجراءات الهادفة الى توفير الرفاه الاجتماعي وتقوية وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية عبر توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في مختلف مراحـل عملية التنمية[٢].

والتمكين[٣]: يعتبر احد الاجراءات والوسائل المهمة والمتبعة من قبل الحكومات من اجل استدامة التنمية والتي تتمثل في بناء وتطوير القدرات والمهارات البشرية بكل عناصرها ومقوماتها من اجل فاعلية الاداء وقوة الانجاز والتأثير الايجابي على احداث التغيير والتطوير، والتمكين الذي يساهم وبشكل فاعل في عملية التنمية وديمومتها هو تمكين من اجل العمل الذي يعتبر اساس التنمية لان فاعليتها تعتمد على الزيادة المستمرة في انتاجية الوحدات للسلع والخدمات وتحقيق النمو المضطرد، باعتبار ان الحق في العمل من اهم حقوق الانسان التي تمهد لتحقيق الحقوق الاخرى وتمكين الفرد من تحقيق حق الحياة اللائقة الكريمة والتي تحمل في مضمونه الحصول على بقية حقوق الانسان الاخرى[٤].

وينبغي لتحقيق الاستدامة الاستمرار في العناية بصحة وتعليم السكان الحاليين لغرض عدم خلق اعباء اجتماعية على الاجيال المقبلة ، كما ينبغي عدم استخدام الموارد الطبيعية بشكل يؤدي الى خلق ديونٍ بيئية

---

[١] لبنان هاتف الشامي و اسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامـــة في العراق ، (المعوقات والتحديات) ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الثامن، ٢٠١٩، ص٢٤٧ -٢٤٨.

[٢] صلاح هاشم، الحمايـــة الاجتماعيـــة للفقراء ،مصدر سبق ذكره ،ص٧ .

[٣]التمكين(Empowerment) : عرفه تقرير البنك الدولي بانه(توسيع قدرات وامكانيات الافراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع الشركات التي تتحكم في حياتهم ، إضافة الى امكانية محاسبة هذه الشركات)، ولغوياً يعني التمكين التقوية او التعزيز بينما اجرائياً يعني عملية منح السلطة سواء الى الافراد او الشركات، وللمزيد من المعلومات يُنظر الموقع الالكتروني:

تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٢/٢/٧ م١٠:١٥ *https//hbrarabic .com*

[٤] محمد كمال مصطفى ، الطريق الى التنمية الفاعلة، مؤسسة فريدريش ايبرث / مكتب مصر ، القاهرة ، ب ت، ص٨٥-٨٦.

بسبب اساءة استخدام طاقة الارض مما يؤدي الى استنزاف مواردها ، وبصورة عامة تحقيق ادنى حد من متطلبات التنمية والقضاء على الفقر، وعدالة التوزيع[١].

وترى الباحثة بأن مفهوم الاستدامة يختلف باختلاف المنظور الذي ينظر فيه للاستدامة ، اذ ان هناك المنظور الاقتصادي والذي تعني فيه باستمرارية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمدى طويل ، اما قياس هذا الرفاه فيكون بارتفاع معدلات الدخل القومي والذي يضمن تحقيق مقومات الرفاه الانساني من الدخل والطعام والملبس والمسكن والصحة والتعليم، وهناك المنظور البيئي والذي يعمل على تحقيق التوازن البيئي والمحافظة على موارد البيئة من النضوب وهناك المنظور الاجتماعي الذي يعمل على تحسين واستمرارية مستوى الحياة الملائمة للأفراد وتوفير فرص العمل والتكافؤ امامها والخدمات العامة من الرعاية الصحية والتعليم وعدالة التوزيع والمشاركة الشعبية والتمكين، وسيكون موضوع دراستنا هو استدامة التنمية الاجتماعية.

الفرع الثاني

أصل نشأة الاستدامة

ان الاستدامة لا تمثل ظاهرة جديدة وانما كانت سائدة في الحضارات القديمة كحضارة وادي الرافدين والحضارة المصرية القديمة من خلال انماط الزراعة والري هناك، وكانت بارزة في كتابات الفلاسفة الاغريق كأرسطو وافلاطون، فضلاً عن وجود اشارات في الكتب السماوية تحث وتشجع على وجوب ان تكون العلاقة سوية بين النشاط الانساني والمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه الانسان، اذ يلاحظ المتأمل لخطاب القران الكريم على مدى الاهتمام بالطبيعة وعناصرها وتوازنها، وبالأرض وعن كائناتها الحية، كقوله تعالى (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)[٢] .فضلاً عن الاحاديث النبوية الشريفة التي تدعو الى التعامل الرشيد مع مكونات وموارد الارض ونبذ وترك التبذير والاسراف[٣].

وتوضح نفاذية المواد الطبيعية المتمثلة في شح الثروات الارضية واستنفاذ احتياطي المياه وبلوغ الحد الاقصى لقدرة الهواء على تحمل اشكال الازمة المتشعبة ، اذ ان تغيير المناخ ومشكلات البيئة المعروفة والنمو السكاني العالمي، كلها امور تجتمع لتشكل ازمة شاملة ، بحيث تضع شروط وظروف بقاء النظام

---

[١] رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان ،ط١، دار زهران، عمان ،٢٠٠٩، ص١٥.

[٢] الاية رقم (١٦٤) من سورة البقرة.

[٣] نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسن ابراهيم المهندي ،التنمية المستدامة في دولة قطر (الانجازات والتحديات) ، ط١، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة ،٢٠٠٨، ص١١.

الارضي موضوع تساؤل ، الا ان تلك الازمات الجزئية كلها ليست بالجديدة، فهي معروفة للرأي العالمي منذ عدة عقود[١] .

الا ان هذا الاهتمام لم يكن ليأخذ الاطر المنهجية الا في النصف الثاني من القرن الماضي ، اذ ازداد الاهتمام بالتزامن مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة والدعوة الى التوازن بينها وبين الانشطة الانسانية القائمة والمحيط الطبيعي[٢].

وهناك من ارجع بداية الاهتمام بالاستدامة والتنمية المستدامة الى تقرير نادي روما عام ١٩٧٢ ، اذ تم انشاء هذا النادي عام ١٩٦٨، وقام نادي روما بنشر التقرير الخاص بالتنمية المستدامة والمعنون (بحدود النمو)، والذي اعتبره المتخصصون بانه نقطة الانطلاق في التفكير بالمسائل البيئية[٣].

اذ يستعرض التقرير(نادي روما) عن (حدود النمو) فضلاً عن سلسلة من التقارير الاخرى اصل المشكلة، كما تلا ذلك العديد من مؤتمرات الامم المتحدة التي عملت على اعداد وإصدار مواثيق وقرارات ، كما تم صياغة برامج من اجل التعامل مع كافة الظواهر البيئية وتغير المناخ، وصارت ظاهرة تغير المناخ بتأثير الاعمال البشرية حاضرة على الساحة منذ الدراسات الاولى التي صيغت في ثمانينيات القرن العشرين، وكان في عقد السبعينيات اعمال لمؤلفين فرادى و حركات اجتماعية ومعاهد متخصصة في مجال البيئة تقوم بتقديم مناهج وبرامج واعية ومدروسة عن البيئة السياسية والمجتمع المستدام والتي ادت الى سلسلة من الاصلاحات والتعديلات الجزئية ، كما ادى الى نشأة اوساط اجتماعية تتبنى مبدأ الاستدامة ، الا انها لم تحدث تغييراً سياسياً ملحوظاً[٤].

وكان اول ظهور لمفهوم الاستدامة في مجال التنمية تحت مسمى التنمية المستدامة عام ١٩٧٠ كرؤية نظرية للمخطط الدولي من اجل الحفاظ على البيئة، والذي كان برعاية الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وفي عام ١٩٧٣ بدأ ظهور المصطلح الخاص بـ(التنمية المستدامة) عن طريق مجموعة من علماء البيئة ، حيث انِ مفهوم الاستدامة في بداية ظهورها كان انعكاساً لمنظور بيئي بحت[٥].

فقد تم الربط بين الاستدامة والتنمية في تقرير الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والذي اطلق عليه (استراتيجية الحفاظ العالمي)، كما تم تحديد العديد من العوامل التي ادت الى تدمير البيئة الطبيعية والاضرار التي اصابت البيئة متمثلة بالفقر، الانفجار السكاني والظلم الاجتماعي، وتم في حينها وضع

---

[١] (هارالد فيلتسر)و(كلاوس ليغفي)، المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية ، ترجمة احمد سعيد علي ،ط١، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ،٢٠١٧، ص٢٠

[٢] نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسن ابراهيم المهندي، مصدر سبق ذكره، ص١١.

[٣] العايب عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره،ص١٦.

[٤] (هارالد فيلتسر) و(كلاوس ليغفي)، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[٥] دراسة مرجعية لتطوير مفهوم (الشراكة-الاستدامة)، منشور ومتاح على الموقع الالكتروني: www.casp-egpt.com تاريخ ووقت الزيارة ١٧ /١٢/ ٢٠٢٠ م١٢:٥٠

تعريف للتنمية المستدامة بأنها: الحفاظ على العمليات الايكولوجية الاساسية ونظم الحياة الطبيعية وبضمنها الانسان، الا ان هذا التقرير كان ذا تأثير محدود وغير ملموس على سياسات الحكومات[١].

وفي مدينة ستوكهولم في السويد عقدت الامم المتحدة اول مؤتمر دولي من اجل مناقشة التدابير المتخذة ضد التقدم المحرز في تدمير البيئة العالمية للفترة من ٥-١٦ يونيو / حزيران عام ١٩٧٢، اذ انه يعتبر منصة اولية لبروز بعض دلالات مفهوم(التنمية المستدامة)، حيث انه جرى مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية كالفقر وضعف التنمية في العديد من الدول، كما انتقد المؤتمر عملية تغييب البعد البيئي في (التخطيط التنموي) و(السياسات التنموية)، كما تم التأكيد على ضرورة الاتصاف بالرشد في كيفية استهلاك واستخدام الموارد وبما يضمن بقاءها للأجيال القادمة، كما اكد (البيئيون) على حتمية المحافظة التامة على كوكب الارض، مشددين بأنه لا بديل للكوكب. اذ قامت الامم المتحدة بإصدار قرارها المرقم ٣٨/١٦١ المؤرخ في ١٩-كانون الاول-ديسمبر-١٩٨٣ والخاص بإنشاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عن طريق الجمعية العامة ، وكانت اللجنة برئاسة (غروهارلم برونتلاند) رئيسة الوزراء النرويجية السابقة، وقد قامت الامم المتحدة بتكليفها بمهمة رئاسة هذه اللجنة فأصدرت اللجنة عام ١٩٨٧ واحداً من اكثر التقارير شهرة وهو تقرير مستقبلنا المشترك عام ١٩٨٧[٢].

وقد عرف تقرير (مستقبلنا المشترك) التنمية المستدامة بانها : التنمية التي تلبي احتياجات دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على اشباع احتياجاتها، فهي عملية تطوير الارض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية على ان تلبي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، اذ انها تركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والاشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية[٣].

وكان السبب وراء انشاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٣ من قبل الامم المتحدة هو الاهتمام المتزايد لأجل معالجة (World Commission on Environment and Development) العواقب المتسارعة لتدهور البيئة البشرية والموارد الطبيعية، وكان نتائج هذه الجهود هو صدور تقرير مستقبلنا المشترك (والذي تم الاشارة اليه سابقاً) ، والذي اصبح بمثابة الوثيقة الام لموضوع الاستدامة، حيث من خلال ذلك التقرير ظهر مصطلح (الاستدامة) لأول مرة للعامة، والتي تعني تحقيق النمو الاقتصادي والمنفعة العامة على المدى الطويل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك لدوافع اخلاقية واسباب عقلانية[٤].

---

[١] مها صباح سلمان، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة،ط١، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان،٢٠١٧، ص٥٠.

[٢] عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة :(مدخل تكاملي) لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها،ط١، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٥، ص٤٣-٤٤.

[٣] الشبكة العربية لتمييز والاستدامة، التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني: Sustainability-excellence.com تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٠/١٢/١٧ م ٨:٠٠

[٣] ايمن هادي، تاريخ الاستدامة والعمارة الخضراء بين الحقيقة والخيال، ١٣-فبراير-شباط-٢٠١٦ ، دراسة منشورة ومتاحة على الموقع الالكتروني : www.egyers.com تاريخ ووقت الزيارة ١٧ /١٢/ ٢٠٢٠ م ٨:٣٠

الفرع الثالث

انواع الاستدامة

على الرغم من الاهتمام المتزايد بتحقيق الاستدامة إلا ان الواقع الحالي للدول وخاصة النامية منها لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة بسبب تفاقم الفقر بكافة اشكاله ومكوناتها واهمها الامية، تفاقم البطالة وارتفاع نسبة الوفيات وغيرها، الامر الذي يتسبب في عدم تحقيق الاستدامة بكافة ابعادها الاجتماعية والبيئية (الايكولوجية) والاقتصادية ، وتصنف الاستدامة الى انواع على وفق التصنيف الذي اعطي لإبعادها والذي سيتم ايضاحها كالاتي:-

اولاً: الاستدامة الاقتصادية (البعد الاقتصادي): تعني حماية القدرات الانتاجية والعمل على توفيرها وضمان بقاءها من جيل الى اخر، حيث يمكن للمجتمع من خلالها ان يكتسب تنمية بشكل لامتناه سواء من جانبه التقني او التكنلوجي او من جانب القدرة على ضمان مستويات دخول متنامية من جيل لأخر[١]. فالاستدامة الاقتصادية تؤدي الى توليد اعلى انتاج من الرفاهية الاقتصادية على ان يتم الحفاظ على مخزون الممتلكات بما فيها الموارد البيئية[٢].

لذلك فان زيادة رفاهية المجتمع تقتضي القضاء على الفقر مع الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد الطبيعية، ويتضمن البعد الاقتصادي كل من العناصر التالية (النمو الاقتصادي، العدالة الاقتصادية واشباع الحاجات الاساسية)[٣].

فاستدامة التنمية الاقتصادية باعتبارها هدفاً استراتيجياً تتطلب تحقيق العديد من الاهداف الفرعية والتي من اهمها استدامة مصادر الطاقة، واستدامة الوصول الى الاسواق العالمية ، مما يسمح بتهيئة مناخ اقتصادي جاذب للاستثمارات[٤].

كما وانه لا بد من الاشارة الى ضرورة التفرقة بين نظريتين مختلفتين للاستدامة الاقتصادية، وهما المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحت والاستدامة فيه تعني الاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول مدى ممكن، ويتم قياس ذلك الرفاه والرخاء بمعدلات الدخل والاستهلاك، ويتضمن هذان المؤشران الكثير من مقومات الرفاه الانساني كالمأكل ،الملبس ،المسكن ،الصحة والتعليم، تعني في هذه الحالة الاكثر والافضل نوعية من كل المقومات ، اما المنظور الاقتصادي للتنمية ، فيقصد به هنا توفير الغذاء والطاقة والمواد الخام و الحاجات الانسانية الاخرى بكميات مطلوبة وبتكلفة معقولة، وتشكل هذه الموارد رأس المال

---

(١) العايب عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره،ص٣٤-٣٧.

(٢) عقبة جلول، عناصر تصميم العمارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد خيضر-بسكرة، معهد العلوم والتكنلوجيا ، الجزائر،٢٠١٤ ،ص٥٧.

(٣) حمزة فائق وهيب وياسمين وليد ابراهيم، دور السياسة الضريبية في تمويل التنمية الاجتماعية المستدامة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول ٢٠١٨، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ص٩.

(٤) انس خالد النصار، الاستراتيجيا الصينية تجاه الدول العربية ،ط١ ،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، ٢٠٢٠ ، ص٦٧.

الخاص بكوكب الارض، مما يستلزم توفير احتياطي استراتيجي مع العمل على زيادة تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الامثل والفعال[١].

فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمثل في تعديل وتغيير انماط الاستهلاك لتكون اكثر استدامة بحيث تعمل على تخفيض مستمر في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، والعمل على اجراء تحولات جذرية في الانماط الحياتية السائدة، وكذلك ايقاف تبديد الموارد الطبيعية والتي تعتبر جزءاً من الثروة الطبيعية، كما ان تحقيق المساواة في تلبية الحاجات الانسانية الاساسية وتوزيع المواد والدخول تعتبر وسيلة ناجعة للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى وتلبية الاحتياجات الاساسية، واصبحت تمثل المسؤولية الكاملة للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، بحيث ان هذه الوسيلة باتت غاية في نفس الوقت[٢].

اذ ان البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة يعتبر اداة قوية وفعالة إذا تم استخدامها بالشكل الصحيح، اذ انه يوفر حوافز فعالة لصنع الخيارات من اجل تحقيق استدامة التنميـــــة وتلك الحوافز يتطلب تحقيقهـــا

على جميع مستويات المجتمع العاملة لتحقيق الاستدامة من خلال جعل الاستثمارات المستدامة في القطاعين العام والخاص مريحة وتسخير وتوجيه البحوث والدراسات والمعارف في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك مما يجعل الاقتصاد اداة فعالة مع مراعاة التكاليف الاخرى التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند اصدار القرارات الاقتصادية وهذا يشمل على وجه الخصوص الابعاد البيئية على المدى الطويل وكذلك الابعاد الاجتماعية[٣].

ثانياً: الاستدامة الاجتماعية او (البعد الاجتماعي): ان التنمية المستدامة تسعى الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك المحافظة على استقرار معدل النمو السكاني بحيث لا تؤدي الى فرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية ، وكذلك ايقاف تدفق الافراد الى المدن، على ان يتم تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الريف وتحقيق قدر عال من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ، وفي التخطيط والتنمية[٤].

كما ان الاستدامة الاجتماعية تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وذلك عن طريق وضع و تفعيل السياسات الرامية التي تعمل على توسيع فرص العمل الانتاجي والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الاكثر فقراً وتحقيق المساواة وعدم التمييز بين تلك الفئات، اذ ان تحقيق العدالة الاجتماعية تستلزم العناية الخاصة للفئات الفقيرة والمهمشة وزيادة فرصهم في الحصول على الموارد والحاجات الاساسية، وزيادة مستوى مشاركاتهم في عمليات اتخاذ القرار التي تتعلق وتمس بحياتهم

---

[١] العايب عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

[٢] علي مهدي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٩، ص٤٨-٥٠.

[٣] معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة(سورية نموذجاً)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة دمشق/ كلية الاقتصاد، سوريا ، ٢٠١٥، ص٥٤.

[٤] حمزة فائق وهيب و ياسمين وليد ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

ومجتمعاتهم، كما ان الانصاف لابد ان يتحقق بين الافراد والامم والاجيال ، والى ضرورة تقليص الفجوة بين دول الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة[١].

فالحديث عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لا يعني بانه منفصل عن الابعاد الاخرى ، حيث انها تلتقي مع الابعاد الاقتصادية والبيئية من خلال مناقشة قضايا الصحة والسلامة، وفي قضايا التعامل مع اماكن التجمعات السكانية او من خلال ملاحظة تأثير التنمية على انماط الحياة المعيشية[٢].

وتنطلق استدامة التنمية الاجتماعية من شعارها القائل بان البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وينبغي توفير البيئة الانسانية الملائمة لحياة اطول، وصحة افضل وعطاء اغزر، فضلاً عن الاستعداد للصبر والتضحية، واحترام حقوق الانسان ومراعاة حقوق الاجيال القادمة، اذ ان دعاة الاستدامة البشرية والاجتماعية وتشكيكهم ونقدهم لإنجازات التنمية الاقتصادية التقليدية غير المستدامة، وعدم قيامها بتوزيع ثمارها بعدالة على المستحقين، مع قسوتها على الموارد والثروات الطبيعية، سواء استغلالها لصالح المجتمعـــات الاكثر غنى في المجتمعات المتقدمة واصحاب الشركات العملاقة[٣] .

فالاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة يساهم في تقوية وتعزيز التماسك الاجتماعي والذي بدوره يخفف من الجريمة والصراعات الاجتماعية ويعزز الثقة بين الافراد، وكذلك خلق الفرصة لتحسين التفاعل الاجتماعي من خلال الشبكات الاجتماعية في المجتمع، والمشاركة الجماعية في استقرار المجتمع، والسلامة والامن، وبالتالي تظهر اهداف السياسة المتعلقة بالتماسك الاجتماعي بخلق فرص تعزز التناغم، ومحاربـة احتمالات الفتنة الاهلية[٤].

كما ان البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يعني تحقيق مستويات عالية من الرفاهية الاجتماعية مع المحافظة على استقرار معدلات نمو السكان، فالنمو السريع للسكان يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، وهذا يتناسب عكسياً مع معدلات الرفاهية الاجتماعية، فضلاً عن ان التزايد المستمر للسكان يمثل عامل ضغط من عوامل تدمير المساحات الخضراء، وتدهور التربة والافراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الاخرى[٥].

ولا بد من اجل تحقيق استدامة التنمية من ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية، فالبدء بالعدالة ينتهي الى ضرورة تحقيق مطلب الاستدامة، والبدء بالاستدامة ينتهي الى مراعاة مطلب العدالة كشرط ضروري واساسي للاستدامة، مما يظهر الترابط الوثيق بينهما، والحق ان كلاهما وجهان لعملة واحدة يعنى بالإنصاف

---

[١] صالح ابراهيم يونس الشعباني وخالص حسن يوسف الناصر، دور الافصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ثلاثة وتسعون، ٢٠١٢، ص٩.
[٢] معتصم محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.
[٣] عامر خضير الكبيسي وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، ٢٠١٥، ص٢٧-٢٨.
[٤] معتصم محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.
[٥] علي مهدي داود سلمان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

في توزيع الحقوق والفرص والمزايا والواجبات والاعباء بين افراد المجتمع الذين يعيشون فيه، وكذلك بين مجتمعاتهم والمجتمعات الاخرى، وفي ما بين الزمن الحاضر والزمن المستقبل[١].

و تشتمل استدامة التنمية الاجتماعية ايضاً في نطاقها تنمية الافراد وتعني الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم ، الرعاية الصحية او المهارات الفنية الاخرى ، ليتمكنوا من العمل على نحو منتج وخلاق، فالاستدامة الاجتماعية هي(القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش، كالحصول علـــى الحاجات الاساسية، من مأكل ورعاية صحية وتربية وتعليم وسكن، وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء أكانت عينية او معنوية ، والمساهمة في الحياة السياسية عن طريق اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحماية حقوقهم)، ولتحقيق ذلك لا بد من وجود تآلف داخل نفس المجتمع، والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم ، بعيداً عن الصراعات والتوترات السياسية والاقتصادية والايكولوجية والتي تشجع بدورها على تفاقم اللامساواة[٢].

من خلال كل ما تقدم يتبين بان استدامة التنمية الاجتماعية مصطلح واسع وشامل يضم الكثير من الموضوعات كالعدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز والمشاركة السياسية، والتمكين والنمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد البيئية ومحاربة الفقر وتحقيق الرفاهية الانسانية والتنمية البشرية، وتتداخل هذه الموضوعات مع انواع الاستدامة الاخرى كالاقتصادية والبيئية والتي تعمل كلها من اجل الانسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد.

ثالثاً: الاستدامة البيئية او(البعد البيئي):- ان البيئة تعتبر من الشروط والمتطلبات الاساسية الضرورية لأجل قيام النشاط البشري، والحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي من خلال نقله سليماً ومعافى للأجيال القادمـــة، ويتطلب ذلك تقليل او خفض نسبة التلوث في الهواء الجوي والناتج عن الصناعة ووسائل النقل المتنوعـــة الى جانب الاعتماد وبشكل كبيرعلى الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وقوة الرياح، مع حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الغذاء والتوسع في الانتاج من اجل تلبية احتياجات السكان الآخذين بالازدياد حيث ان الفشل في حفظ وحماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بان يتم حدوث نقص في الغذاء في المستقبل[٣].

كما إن محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة يتطلب ضرورة البحث عن اساليب وطرق ملائمة من اجل الاستخدام الامثل لتلك الموارد، وهذا يعني عدم زيادة استهلاك الموارد البترولية مثلاً بمعدلات تتساوى او تزيد عن احتياجات تلك الموارد خلال الفترات او السنوات اللاحقة، فانطلاقاً من سياسات العولمة، والتي تقوم على استهلاك الموارد غير المتجددة بوتيرة لا تكترث باحتياجات الاجيال القادمة والتي تشكل خطراً

---

[١] ابراهيم العيساوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية ،ط١، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص١٦٣.

[٢] موسعي ميلود، التنمية المستدامة، دراسة منشورة بتاريخ ٢١/اذار/٢٠٢٠ ومتاحة على الموقع الالكتروني:-
تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٢٧ م ١١:١٥ www.maan-ctr.org>article

[٣] صالح ابراهيم يونس الشعباني وخالص يوسف الناصر، مصدر سبق ذكره، ص٩.

على مبادئ التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وحقوق الانسان[١]، اذ ان تحديد العلاقة بين البيئة والتنمية يفرضه الواقع اليوم الذي يعرف بأنه اختلال بيئي وتدمير للوسط الايكولوجي بفعل التدخل اللاعقلاني للإنسان في اطار بحثه عن الاستثمار للبيئة المحيطة به وتحقيق تنمية اقتصادية وليست تنمية بيئية بحيث تستفيد من موارد البيئة وتسخرها لخدمة الاقتصاد[٢] .

ومع تزايد حجم المشكلات البيئية تلك نتج اهتمام عالمي متزايد بالبيئة ومشكلاتها تمثل في عقد العديد من المؤتمرات الدولية كمؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢والذي تناول العلاقة بين التنمية والبيئة ، واعلن ان حماية وتحسين البيئة البشرية قضية رئيسة تؤثر على التنمية الاقتصادية، وعلى سائر احوال البشر في انحاء العالم، اذ ان للإنسان الحق في بيئة ذات نوعية جيدة تسمح له بالعيش بكرامة وعافية وخير وهو-الانسان-في نفس الوقت يتحمل مسؤولية كبرى لحماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والاجيال اللاحقة[٣].

عليه فإن التنمية البيئية تعني التعامل المسؤول مع البيئة ، وذلك من اجل تجنب استنفاذ او تدهور الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة على المدى الطويل، حيث ان تحقيق الاستدامة البيئية تساعد في ضمان تلبية احتياجات سكان العالم اليوم دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك بالعمل على الحد من الاثار الضارة للأنشطة الانتاجية على البيئة، والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، واعادة تدوير المخلفات، والتقليل من اثر الاحتباس الحراري عن طريق السعي الى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة[٤].

---

[١] حياة جمعة محمد، رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العراق، المجلد الثالث، العدد الحادي والثلاثين، تاريخ ١/ تشرين الاول/ ٢٠١٨ ،ص١٩٥-١٩٦.

[٢] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص٣٣.

[٣] احمد محمود الزنفلي، التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٨٧.

[٤]الاستدامة، دراسة منشورة بتاريخ كانون الثاني/٢٠١٨ ومتاحة على الموقع الالكتروني:

تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٢٧ م ٤:٥٥ *Qse.com.jo> default*

المبحث الثاني

مبادئ ومعوقات استدامة التنمية الاجتماعية

إنٍ مصطلح الاستدامة اكتسب اهتماماً عالمياً بصدور تقرير(مستقبلنا المشترك) المشار اليه انفاً، والذي تم اعتماده من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، حيث تم صياغة اول تعريف للتنمية المستدامة على انها (تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون الاضرار بقدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتها)، ولقد ظهر مفهوم الاستدامة لصيقاً بالتنمية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي في محاولة لتوسيع ابعاد التنمية، ولقد حرص المفهوم على استثمار البعد الزمني عن طريق التأكيد على استحقاقات الجيل القادم استناداً لإداء الجيل الحالي.

فالتنمية المستدامة هي تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ عندئذ دائرة صالحة بين هذه الاقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية، وعادلة من الناحية الاجتماعية، وممكنة من الناحية البيئية، فهي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية، تدعم الحياة على الارض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان او تجاهل الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة، والبحث عن العدالة. حيث تعتبر التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الابعاد ، مترابطة ومتداخلة في اطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد في استهلاك الموارد[١].

من أجل تحقيق استدامة التنمية الاجتماعية لابد من توافر العديد من المبادئ والمرتكزات الاساسية التي تستند اليها عملية التنمية الاجتماعية في سبيل ديمومتها وتفعيل استدامتها وقد تمثلت اهم تلك المبادئ في ما سوف يتم تناوله بالمطلب الاول.

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه عملية تحقيق استدامة التنمية الاجتماعية والتي تشكل عقبات تحول دون الوصول الى تحقيق البرامج والخطط التنموية التي تستلزم تظافر الجهود الرامية الى تحقيق القصد المنشود وراء ذلك، وهذه المعوقـــات سوف يتم دراستهـــا في المطلب الثاني وكالاتي:-

[١] ريدة ديب وسليمان مهنا، التخطط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرين، العدد الاول،٢٠٠٩، ص٤٨٩.

المطلب الاول

مبادئ الحق في استدامة التنمية الاجتماعية

إنَّ الحق في استدامة التنمية الاجتماعية يقوم على مبادئ ويستند الى مرتكزات لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة دون توافر هذه المبادئ وتلك المرتكزات، فالتنمية المستدامة بكافة اشكالها وابعادها تستند الى عدة مبادئ تتمثل بالاتي[١]:-

الفرع الاول: المساواة وعدم التمييز.

الفرع الثاني: المشاركة الشعبيـــة .

الفرع الثالث: العدالة الاجتماعية بين الاجيال.

الفرع الاول

المساواة وعدم التمييز

تعد المساواة من الحقوق العامة والشاملة ،و تعد من المبادئ السامية ، والشعارات العريقة التي نادى بها المصلحون والعلماء و المساواة امـــــام القوانين والتشريعات حيث الاعبـــاء والتكاليف والحقوق، وكذلك المشاركة في الامتيازات والحماية، دون تفضيل لعرق او جنس، او صفة او لون او نسب او دين او مال، فالناس سواء، ولهم الحقوق نفسها ويخضعون لذات الاحكام[٢] .

فمبدأ عدم التمييز هو نتاج طبيعي لأحد المبادئ الاساسية في مجال حقوق الانسان وهو مبدأ المساواة بين جميع افراد البشر امام القانون، اذ ان العلاقة بين المساواة وعدم التميز هو علاقة تعايش مشترك، فنحن جميعاً متساوون في الحقوق وفي الكرامة، أياً كان اصلنا او ديننا وجنسنا ولغتنا وأيا كانت آراؤنا، وعلى الرغم من ذلك فالمساواة امام القانون لا تعني محو الاختلافات، بل يتطلب الاعتراف بتسلسل هرمي فيما بين المبادئ ، واعتبار المساواة احد المبادئ العليا، يضاف اليه على سبيل التبعية مبدأ الاختلافات فالإنسانية تتميز بتنوعها و اختلافها الكبيرين، ولكي تكون المساواة فعالة، فأنه يجب على الدول تطبيق مبدأ عدم التميز، وهو مبدأ يوجه كل تدخل من جانب الدولة لتنظيم مجالات الحياة سواء الحياة العامة ام الخاصة

[١] سقني فاكية، التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان مصدر سبق ذكره، ص٨٠.
[٢] نجم عبود مهدي السامرائي مبادئ حقوق الانسان ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠١٨ ، ص١٠٨.

للأفراد في مجتمع ما، وهو شرط لا غنى عنه لأجل تطبيق حقوق الانسان بصورة شاملة والمقصود بـ (الشمول) هنا انها تطبق على الجميع[١].

وينطوي حق المساواة في حق الانسان في مستوى معيشة كاف للمحافظة على صحة الانسان ورفاهيته له ولأفراد اسرته، وذلك لضمان حصوله على التغذية، الملبس، المسكن ولضمان حصوله على العناية الطبية وكذلك المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية اللازمة المقدمة له وضمان حقه في المساواة في تأمين معيشة من حالات البطالة، والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وحالات فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته وكذلك تأمين حقه في التعليم، ويتمثل ذلك بحق الانسان في المســـاواة في التعليم [٢] .

ومبدأ المساواة من المبادئ السامية التي ناضلت وكافحت البشرية من اجل ترسيخها والحصول عليها وكذلك المطالبة بها في كل العصور والاوقات ، فالمساواة تعني ان النفس البشرية واحدة، ولا يوجد اي فرق بين انسان واخر، اذ ان الناس متساوون ولا تمييز بينهم بسبب(الجنس، العرق، اللغة ، الدين و اللون)، وان الناس هم من جنس واحد وإن تعددت وتنوعت الوانهم وقبائلهم ، فليس لعنصر معين او سلالة معينة فضل لتأكيد المساواة وتقريرها ، وإن الناس سواسية ولا فضل لأحد على اخر الا بالتقوى .فالارتكاز على قاعدة المســـــاواة ما بين الافراد امام القانون تعني الغاء كل الفوارق والتمييز بينهم ، طالما ان القاعدة القانونية التي ستطبق عليهم هي واحدة، وبالتالي سينالون ذات المعاملة القانونية خاصة اذا كانـــوا في ظل ظروف متشابهة ، والشواهد التاريخية تؤكد ذلك حيث قضى هذا المبدأ على الامتيازات التي كان يتمتع بها الاشراف والنبلاء في فرنسا غداة قيام ثورتها[٣].

فقد تناولت مبدأ المساواة دساتير الدول على اختلاف انظمتها وتشريعاتها كما تناولته جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان[٤].

فالاتفاقية الدولية رقم (١١١) لسنة ١٩٥٨والخاصة بحظر التمييز في الاستخدام والمهنة هي من الاتفاقيات الاساسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية لمواجهة التمييز بين المرأة والرجل في مجالات العمل والمهنة، كما تعتبر هذه الاتفاقية اكثر من مجرد وثيقة تكرس الاطار العام لتكافؤ الفرص ، بحيث انها تحظر جميع صور التمييز او الاستثناء والذي من شأنه ابطال تكافؤ الفرص والمعاملة او حتى انقاصه عن طريق التشريعات او السياسات وممارسات الاجهزة والمؤسسات الحكومية[٥].

---

[١] منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، تعليم المواطنة وحقوق الانسان ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، الرباط، ٢٠١٥ ، ص٣٣.

[٢] قاسم محمد كريم الحصموتي، الديمقراطية وحقوق الانسان المتضمنة في كتب التاريخ في بعض الدول العربية ،ط١، دار ابن النفيس ، للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٩، ص١٠٣.

[٣] عبد القادر محمد القيسي، مبدأ المساواة ودوره في تولي الوظيفة العامة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ،٢٠١٦ ، ص٢٢-٢٣.

[٤] هتاف جمعة صبحي ابو راشد، مبدأ المساواة في تولي الوظيفة العامة بين النظرية والتطبيق ،ط١، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، ٢٠١٤ ، ص.١٧.

[٥] ياسر عبد الرحمن خلف ، المرأة في سوق العمل ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٦ ، ص٩٥-٩٦.

ولا شك ان المساواة بين المرأة والرجل يستوجب ان تكون في كافة ميادين العلم والمعرفة والثقافة ، ومن ثم فأن اهم الحقوق الضرورية والاساسية للمرأة التي يجب مراعاتها اسوة بالرجل والتي تؤثر ايجاباً في تكوين الاسرة هو منحها الحظ الوافر من التعليم ، اذ ان العلم يؤهل المرأة لتربية ابنائها ، ومن هنا توجب ضرورة التأكيد على حقوق المرأة الاساسية وهي التعليم والرعاية الصحية والخدمة العلاجية وغيرها[١].

إنٍ اهمية تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة في خطط التنمية المستدامة وبكافة مجالاتها والتي ترسخت منذ امد بعيد في الالتزامات الحكومية الدولية ، كإعلان ريو بشأن التنمية والبيئة الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ بشأن التنمية والبيئة، وكذلك جدول اعمال القرن الحادي والعشرين واعلان منهاج عمل بيجين ، الا إنه بات من الواضح اكثر فاكثر مساهمات المرأة ليست مستخدمة او تم اخذها بالاعتبار بالقدر الكافي. كما ان الادوار التي يمكن ان تضطلع بها النساء في مجالات المشاركة وصنع القرار والادارة اصبحت تتسم بأهمية حيوية للعمليات التنموية المستدامة وإدارتها على المستويات كافة سواء المحلية او الوطنية او الدولية، اذ يمكن للنساء ان يشكلن عوامل فعالة للتغيير[٢].

كما وتشير المؤشرات الاقتصادية الى انه من بين اكثر من عشر دول تظهر فيها اعلى مستويات وجود فجوة في العمل بين الرجل والمرأة ، ومن اهم العوامل الاساسية التي تحول دون تحقيق المساواة بين مختلف اشكال الاعمال وعلى كافة مستويات التنمية وتتمثل بالعادات الاجتماعية الرجعية والتمييز في القوانين ضد المرأة وعدم وجود حماية قانونية للمرأة ، وكذلك الفجوة بين الرجل والمرأة في مجالات العمل الغير مدفوع الاجر في المنزل والخدمة في المنزل، فضلاً عن عدم وجود مساواة في تملك الاصول[٣].

فالمساواة لا تعتبر حقاً اساسياً من حقوق الانسان فحسب، ولكن احد الاسس الضرورية لإحلال الامن والسلام والرخاء والازدهار والاستدامة في العالم، كما ان التكافؤ امام النساء في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمشاركة في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي يمثل نقطة تحول باتجاه تكوين وبناء المجتمعات المستدامة.

الفرع الثاني

المشاركة الشعبية

تمثل التنمية الاجتماعية العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة من اجل تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، والمساعدة في اندماجهم في حياة الامة والاسهام في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، ومن ثم اصبحت فيما بعد المشاركة الشعبية والتفاعل الشعبـــي عنصراً

---

[١] محمد بن براك الفوزان، عمل المرأة في المملكة العربية السعودية، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ،٢٠١٢، ص٢٦.

[٢] نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة المعنونة (المرأة عام ٢٠٠٠ المساواة بين الجنسين والسلام في القرن الحادي والعشرين)، منشورة ومتاحة على الموقع الالكتروني:
تاريخ ووقت الزيارة ١٤/١١/ ٢٠٢٠ م٨:١٠ www.un.org.csw.panel ٤-A

[٣] منظمة العمل الدولية ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، الاجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل ، بيروت ٣١ نيسان ٢٠١٧ ، تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم متغير منشور على الموقع:
تاريخ ووقت الزيارة ١٥/١١/٢٠٢٠ م ٩:٣٠ www.ilo.org.wcms-٥٤٩٦٢

ضرورياً واساسياً وشرطاً لازماً لتحقيق واستدامة التنمية وبرامجها، حيث انه لا يمكن انجاح وانجاز الخطط والمشاريع التنموية بمعزل عن المشاركة الشعبية[١].

فقد بات الاسلوب الوحيد والمتاح امام الدول في العالم الثالث وذلك من اجل اجتياز هوة التخلف وإمكانية التطبيق المقنن في العديد من دول العالم ، وذلك من منطق اهمية وضرورة إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات ورسم سياسات الدول الخاصة بتنمية المجتمع[٢].

فمصطلح المشاركة الشعبية له العديد من التعريفات التي تختلف من دولة الى اخرى كما انه يختلف في الدولة نفسها وفق للتخصص الذي يطرح المفهوم حيث عرفت بأنها(خلق فرص تمكين جميع اعضاء المجتمع والمجتمع الاكبر للمشاركة الفاعلة والتأثير على العملية التنموية ليشاركوا بعدالة وانصاف في ثمار التنمية) ، حيث بدأ مفهوم المشاركة يتردد ويستخدم في ادبيات التخطيط والتنمية الحديثة بشكل كبير منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين كوسيلة مهمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقدم اجتماعي وعدالة اجتماعية[٣].

فأصبح من الصعب اليوم ان يعقد اي مؤتمر او منتدى تنموي سواء أكان عالمياً او محلياً ، من دون ان يتحدث عن مشاركة السكان في التنمية والتخطيط لها، باعتباره سمة اساسية وضرورية في اولى الخطوات التنموية، وإذا صح التعبير يمكن القول ان المشاركة قد اصبحت عقيدة التنمية، فمع ازدياد التطلعات الشعبية لمعظم الدول النامية وارتفاع مستوى المطالبة والطموح والآمال والتي اصبحت تفوق مقدرة حكومات الدول عن تلبية كل تلك الاحتياجات وتنفيذ وتمويل المشروعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية في كل المدن والقرى، اذ اصبح هناك قناعة تامة لدى المخططين والسياسيين والتنفيذيين بان جهد الحكومة بمفردها لا يمكن ان يحقق عملية تنموية بكافة اهدافها بفاعلية وكفاءة من غير مشاركة وجهد المواطنين المعنيين بالتنميـــة سواء كانوا في المجتمع المحلي الصغير او المجتمع الكبير، وبدءاً من صياغة الاهداف المجتمعية حتى تقييمها وتلمس نتائجها[٤].

كما ان هناك ضرورة لقيام الناس بالمساهمة في صنع التغيرات المهمة التي تحدث في مجتمعاتهم والسيطرة عليها، وتتم مساهمة اولئك الافراد في العمل المجتمعي عن طريق تكوين التنظيمات التي تقوم بالعمل على تحقيق الاهداف المشتركة لأفراد ذلك المجتمع، ولذا فإن مشاركة السكان في إحداث التغيير يصبح ذات اهمية استناداً الى بعض الاعتبارات الهامة الاتية[٥]:-

١-تصبح الديمقراطية لا معنى لها دون مساهمة السكان ومشاركاتهم .

---

[١] طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات –سلسلة العلوم الهندسية ، المجلد السادس والثلاثون، العدد الخامس، ٢٠١٤ ، ص٦٥.

[٢] اسامة محمد بهاء الدين حسن، المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة عين شمس / كلية الهندسة، مصر ،٢٠٠٦، ص٦٤ .

[٣] طارق بركات، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[٤] احمد محيي خلف صقر، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي ،مصدر سبق ذكره ص٣٢-٣٣.

[٥] منال عبد المعطي صالح قدومي ، مصدر سبق ذكره، ص٢٨ .

٢-يؤدي انعدام المساهمة وغيابها الى حدوث الانعزال والمشاكل.

٣-مساهمة الفرد في توجيه حياته تشعره بكيانه الشخصي.

٤-إنٍ التغيرات التي يقوم بها الناس بأنفسهم او يشتركون بها تدوم فترة اطول فيما لو كانت مفروضة عليهم.

٥- تؤدي المشاركة المجتمعية الى فهم متكامل وامكانية كبيرة في ايجاد الحلول لمشكلات الافراد باعتبارهم اصحاب المصلحة الحقيقية، وهم من يشعر بحقيقة المشاكل التي تعصف في حياتهم.

٦-تضمن مشاركة افراد المجتمع في استمرار ونجاح التغيير اذ ان فرض التغيير على السكان قد يدفعهم الى رفضه ومقاومته مما يؤدي الى فشل اي جهود لعلاج مشكلاته.

إنٍ المشكلة الحقيقة التي تواجه عملية التنمية في المجتمعات النامية تتمثل في ضعف استجابة تلك المجتمعات لها، وكذلك عدم القيام بأشراك الاهالي مع السلطات الحكومية في برامجها، اذ ان جمود مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية تقف امام التغيرات والتجديدات التي قد تمس في كثير من الاحيان قيمهم وتقاليدهم السائدة[١].

فأشراك اعضاء المجتمع في التفكير والتخطيط والعمل على وضع تلك الخطط والافكار موضع التنفيذ عن طريق البرامج التي تهدف الى النهوض بهم وبمجتمعاتهم، عن طريق اثارة الوعي لديهم بمستوى حياة افضل تتجاوز حدود حياتهم واقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل والاساليب الحديثة في الانتاج وتعويدهم على انماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية والاستهلاك والادخار.

الفرع الثالث

العدالة الاجتماعية بين الاجيال

تعتبر العدالة فضيلة اخلاقية، وتتحدد قيمة هذه الفضيلة في التطبيقات العملية لها، كما إنها قديمة قدم الحضارة الانسانية ، واصبحت هذه الفضيلة اكثر شمولاً وإحاطة عبر القرون بانتقالها من النضال من اجل ضحايا الظلم والاستبداد كالعبيد ، ليشمل كل الشرائح الانسانية بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية او العرق او الجنس او الدين او السن[٢].

كما تعتبر العدالة المحور الاساسي في التنمية الاجتماعية واستدامتها ، فعدالة الاجيال تعد جزءاً مكملاً من المفاهيم الرئيسة في التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية لازمة وضرورية يستوجب تحقيقها بين افراد الجيل الواحد وبين فئات المجتمع كافة وكذلك لابد من اعمالها بين اجيـــــال الحاضر والمستقبل ،فهناك

---

[١] ابو الحسن عبد الموجود ابو زيد، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

[٢] علي تتيات ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، فلسطين ، المجلد الثامن والعشرين للسنة الخامسة، ٢٠١٤ ، ص١٢٢٦ -١٢٢٧.

تعريفات كثيرة للعدالة الاجتماعية ، فيُتصور انها عين العدل ، كما تُعرف بانها هدفاً يسعى المجتمع الى تحقيقه على مستوى التوزيع، اذ ان مفهوم العدالة منتزع من إشكالية التوزيع وبالتالـــــي تندرج ضمنه جميع مفردات التوزيع التي لا تشتمل على اخذ بلا مقابل يعادله، وكذلك تُعرف العدالة بانها الامتناع عن اخذ شيء بدون مقابل يعادله مطلقاً[١].

ويتبين ان الاستقرار السياسي الاجتماعي مشروط بتحقيق التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع كافة وبالعدالة الاجتماعية في حدودها البنيوية الدنيا : كالتعليم، الخدمات الصحية، التوظيف والعمالة بل وان الازدهار الاجتماعي غير ممكن من دون تحقيق الاستقرار السياسي[٢].

في الواقع، ان توزيع الثروة من الاهمية، بحيث يجب عدم تركه للاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمؤرخين والفلاسفة فقط ، اذ ان التوزيع يهم الجميع، وقد قام الجدل الاكاديمي والسياسي بشأن توزيع الثروة طويلاً على فائض من الاحكام المسبقة وندره في الوقائع[٣].

يرتبط الدخل وتوزيع الثروة ارتباطاً وثيقاً، ويتم الحصول على جانب كبير من ملكية الاصول وفي شكل الفوائد والعائدات والايرادات الاخرى المتأتية والمشكلة لرأس المال، وغالباً فإن عائدات الممتلكات قد تمثل حقبة كبيرة في اجمالي الدخول لدى الفئات الاعلى دخلاً، عندئذ يجري ادخار جانب ذلك الدخل واستخدامه من اجل تحقيق تراكم رأسمالي لتوليد مزيدٍ من الثروة وازدياد تركيز الثروات يعني ان الثروة المتحققة حديثاً من الدخول السنوية تتركز في الاسر الغنية بالفعل، ويمكن ان تسهم هذه الظاهرة اسهاماً كبيراً في استمرار التفاوت داخل المجتمعات[٤].

اذ ان الاهتمام بدراسة الدخل القومي والذي يعني (مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية والمنتجة في الاقتصاد الوطني خلال العام)، وعدالة التوزيع وقياس مدى تفاوت الدخول من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، فشكلت عدالة توزيع الدخل وطرق قياسه ذو اهمية خاصة لدى السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين والمخططين لاسهم السياسة الاقتصادية، وكذلك رسم الاتجاه العـــام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والبعيد، اذ ان الدخل القومي هو مؤشر عام لقدرة الاقتصاد الانتاجية والتشغيلية، وبالتالي يمثل انعكاساً لمستوى رفاهية الفرد والمجتمع فالنمو الاقتصادي لدولة ما يؤدي الى تخفيض الفقر، ويقلل التفاوت في توزيع الدخل: اذ يعمل التوزيع العادل للدخول على

---

[١]شكيب بن بديرة الطبلبي، توسعة المرصاد: مدخل نقدي مختصر لمفاهيم الاقتصاد السياسي، ج١، المنهل للنشر، دبـــي، ٢٠١٤،ص٩٠.

[٢]خليل احمد خليل، التوريث السياسي في الانظمة الجمهورية العربية المعاصرة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ١٥٩.

[٣](توماس بيكيتي)، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وائل جمال، مكتبة الفكـر الجديد، بيـــروت، ٢٠١٦،ص٨.

[٤]الامم المتحدة، امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٢، الامم المتحدة ، نيويورك وجنيف ،٢٠١٢، ص٧٨-٧٩.

خفض معدل الفقر في المجتمعات حيث تشترك السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف الى خفض معدل التفاوت وخفض معدل الفقر نفسه[١] .

وغالباً ما يرتبط مفهوم العدالة بظواهر محددة، كظاهرة توزيع الدخول وتوزيع الثروات والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، كما ان اغلب الدراسات الحديثة تؤكد على اهمية العدالة وتكافؤ الفرص كضرورة لدفع عجلة التنمية ورفع المستوى المعاشي للأفراد، كما ان تقرير التنمية في العالم لعام (٢٠٠٦) والصادر عن البنك الدولي والذي يحمل عنوان (الانصاف يعزز قوة النمو من اجل تخفيض اعداد الفقراء)، اكد ان العدالة لا بد ان تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية فعالة وناجمة لتخفيض اعداد الفقراء في اي مكان وخاصة الدول النامية، اذ ان نشوء عولمة الاتصالات وتطورها واتساع مدى النشاط الاقتصادي على مستوى العالم عملت على توسيع فكرة عدالة التوزيع لتكون على مستوى العالم، كما ان مفهوم العدالة قد توسع لتشمل العدالة بين الاجيال كما هو الحال بين الافراد، اذ ان اعباء الدين الحكومي قد تتحملها الاجيال اللاحقة، اذ ان الدين الموجه نحو الاستثمار يتسم بالعدالة، على عكس الدين الاستهلاكي الذي تتحمل الاجيال اللاحقة اعباء الانفاق الذي لم يجنوا ثماره[٢].

المطلب الثاني

معوقات الحق في استدامة التنمية الاجتماعية

لم تدع مجالاً للشك اليوم حقيقة العلاقة المتينة والمتبادلة بين كل من البيئة والتنمية ، اذ ان التنمية الاجتماعية الشاملة والمتكاملة، تعتمد من جانب على قدرة الانسان ومستوى مداركه ومعارفه العلمية، كذلك فإنها تعتمد من جانب اخر على الاستغلال والاستخدام الامثل للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ، اذ ان البيئة المحيطة تعتبر الاساس المادي لنشاطات الانسان المختلفة، والتي تؤثر على مستوى تقدمه ورفاهيته. وغني عن البيان ان ما حدث من تدهور خطير للبيئة في عصرنا الحالي، لم يكن سوى نتاج لقيام الانسان بالاستغلال الخاطئ باستنزاف الموارد البيئية دون الاخذ بنظر الاعتبار النتائج والآثار السلبية التي تضر به وببيئته وذلك في ظل ما يعرف بالتنمية التقليدية ، اذ سعت شعوب العالم قاطبة نحو رفع مستوى النمو الاقتصادي باعتباره الطريق الامثل لتحسين حياة الانسان وزيادة رفاهيته، اما فيما يتعلق

[١] شرف بن خليل سكيك ، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة(١٩٩٥-٢٠١٣)، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاسلامية بغزة ، كلية التجارة، فلسطين، ٢٠١٥، ص١٦-٢٧.

[٢] ميثم لعيبي اسماعيل، المالية العامة : مقايضات الكفاءة والعدالة، اليازوري للنشر، عمان ،٢٠١٦، ص٨٢-٨٧.

بالبيئة فقد تم التعامل معها باعتبارها مخزوناً هائلاً من الموارد الطبيعية التي لا تنفذ ولا تستنزف وبأنها امرٌ ضروريٌ ولازمٌ لأحداث التنمية، وفي نفس الوقت مصرفاً لمخلفات التنمية[1].

وتواجه استدامة التنمية الاجتماعية شأنها شأن انواع الاستدامة الاخرى العديد من المعوقات والتحديات التي تعيق تحقيقها وتطبيقها على ارض الواقع وهي لا تتعلق بجانب واحد فقط او مجال معين من مجالات الحياة، وانما تشمل كافة تلك المجالات، كما لا بد من الاشارة الى التداخل والترابط بعضها مع بعض، ويمكن تصنيف تلك المعوقات كالاتي:-

الفرع الاول: المعوقات السياسيـــة.

الفرع الثاني: المعوقات الاقتصادية.

الفرع الثالث: المعوقات البيئيـــــة.

الفرع الرابع: المعوقات الاجتماعية

الفرع الاول

المعوقات السياسية

ان التغيرات المتكررة في الحكومات وحالة عدم الاستقرار والامن تؤدي الى تضارب السياسات وبرامج العملية التنموية في البلدان المختلفة ، حيث تمنع تلك الاوضاع المتأزمة من تحقيق اي تنمية مستدامة في مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، وبالتالي فأن الحروب والنزاعات والانقلابات تعتبر عوامل اعاقة عن تحقيق وإقامة مجتمع مستدام . ان تلك المعوقات السياسية والتي تقف حائلاً دون تحقيق اي عملية تنموية في الجانب الاجتماعي واستدامتها تتمثل بالفساد الاداري اولاً والحروب والنزاعات ثانياً. والتي سيتم تناولها كما يلي.

اولاً: الفساد الاداري:- يقصد بالفساد (هو إساءة استعمال القوة العمومية للمنفعة الخاصة بطرق متعددة سواء بالرشوة او الابتزاز او سلطة استغلال النفوذ او المحسوبية او الغش عن طريق تقديم اكراميات للتعجيل بإكمال الخدمة او عن طريق الاختلاس)، وعلى الرغم من ان الفساد كثيراً ما يعتبر جريرة يقوم بارتكابها مسؤولو الدولة و الموظفون العامون، فأنه يتفشى في القطاع الخاص ايضاً، بل ان القطاع الخاص

[1] سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي(دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية) ، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٠/١١/٥ م١٥/١٠ *ieFedia.com>arab>٢٠١٣*

قد يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي والتي تنطوي على اساءة استعمال المال او التماس اكتساب خدمات شخصية، او إساءة استعمال السلطة الرسمية او النفوذ مقابل تقديم خدمات، او إضرار بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة ، اذ تتباين مستويات الفساد بتباين واختلاف النظم السياسية اذ انه ينخفض مستواه في النظم التي تكون آلياتها الرقابية فعالة بين اجهزتها او سلطات الدولة المختلفة من اجل محاربة ومنع هذا السلوك غير المشروع والمعاقبة عليه[١].

لقد عرَفت منظمة الشفافية[٢]، الفساد بأنه:(استغلال السلطة لأجل المنفعة الخاصة)، كما قام البنك الدولي بتعريف الانشطة التي يمكن ان تندرج تحت تعريف الفساد بأنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فهو يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب او ابتزاز ورشوة لتسهيل عقد او اجراء لغرض المنافسة العامة، وقد يتم بواسطة وكلاء او وسطاء لشركات او اعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات او إجراءات عامة، والتغلب على المنافسين وتحقيق ارباح خارج القوانين المرعية[٣].

اذ ان مفهوم الفساد الاداري في الحياة العامة ينصرف الى استخدام المنصب او السلطة العامة بهدف تحقيق مكاسب وارباح شخصية او من اجل تحقيق هيبة او مكانة اجتماعية او لأجل تحقيق منفعة بشكل يترتب عليه مخالفة القوانين او التشريعات او معايير السلوك الاخلاقي، وبالتالي تكون صور الفساد الشائعة والتي تمثل انتهاكاً للواجب العام وكذلك انحرافاً عن المعايير الاخلاقية في التعامل[٤].

فتحديد مفهوم الفساد يختلف من دراسة الى اخرى، بحسب المنهجية العلمية لتحليل الظاهرة، واحياناً وفقاً للأيديولوجية التي تميل اليها او تعتمد عليها الدراسة، فيركز السياسيون على الفساد السياسي وما يتعلق بمسائل الديمقراطية في الحكم والفصل بين السلطات والانظمة الانتخابية وقضايا حقوق الانسان وحرية الرأي والتعبير، بينما يغلب القانونيون التحليلات ذات الصلة بحكم القانون و نفاذه واستقلالية القضاء ومدى نزاهته ومدى الالتزام بالضوابط القانونية، او المهتمين بعلم الاجتماع ينظرون الى الفساد من زاوية العلاقة والسلوكيات الاجتماعية والنواحي الاخلاقية لمبادئ القيم والنزاهة، في حين ان الاقتصاديين يذهبون الى الاهتمام بجوانب التنمية والاستثمار وآليات الفساد في العمليات التجارية والصفقات غير القانونية وكيفية نهب المال العام، وكذلك طبيعة المؤسسات الحكومية لإدارة الاقتصاد[٥].

ففي الحقيقة ان الفساد هو ظاهرة متشعبة ومتعددة الجوانب ، بحيث يتداخل فيها السياسي والقانوني والثقافي والاقتصادي، وإن كان الجانب الاقتصادي يعتبر هو العنصر الاساسي في موضوعة الفساد، باعتباره يقع في صلب عمليات الفساد، كما إنه الحقل الذي تتكالب عليه الاطراف الفاسدة، فبحكم ارتباطه بالمال العام وبالمنفعة المادية المباشرة، وباحتكار السلطة الاقتصادية والتي يتسابق إليها الفاسدون ، ولكن

---

[١] حمزة حسن خضر الطائي و مازن ليلو ماضي، الفساد الاداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٥ ، ص١٦.

[٢] منظمة الشفافية :- هي منظمة غير حكومية دولية هدفها التصدي للفساد، تأسست في برلين/ المانيا عام ١٩٩٣. وللمزيد ينظر الموقع الالكتروني: تاريخ ووقت الزيارة١١/١/٢٠٢١ م٨:٣٠ *m.marefa.org*

[٣] منير الحمش ، الفساد-الاصلاح-التنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ٢٠٠٦، ص١٣-١٤.

[٤] خالد عبد الرحمن بن حسن بن عمر ال الشيخ ، الفساد الاداري: انماطه و اسبابه وسبل مكافحته (نحو بناء نموذج تنظيمي) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا/ جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،السعودية، ٢٠٠٧، ص٢٠.

[٥] يحيى صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن ، ط١، المرصد اليمني لحقوق الانسان، صنعاء، ٢٠١٠، ص٤٦.

ذلك لا يقلل من اهمية الجوانب الاخرى والتي يمكن اعتبارها في حكم العوامل المساعدة احياناً والتابعة احياناً اخرى.

اسباب الفساد:- لقد تنوعت اسباب الفساد وتعددت بحسب البيئة التي ينشأ فيها، حيث وجدت عدة وجهات نظر حول اهم اسبابه، اذ ان هناك من يرى ان الفساد مرتبط بالأساس بدرجة تطور المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، اذ انه ينتشر في الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية من خلال استبدال النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الى نظام اخر، واستنادا الى هذا الرأي فإن قلة موارد الدولة وضعفها وانخفاض الاجور والرواتب في تلك الدول يؤدي الى تفشي هذه الظاهرة وخصوصاً بين موظفي الدولة وكبار المسؤولين، اذ تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي وطرح اصول ضخمة للبيع ،السبب الرئيسي وراء تفشي هذه الظاهرة في تلك الدول التي تمر بمرحلة انتقالية[١].

كما ان من الاسباب ما هو ذاتي يرتبط بالشخص المفسد نفسه، والذي تنعدم لديه مقومات ومعايير السلوك الحسن فلا يجد لديه رادعاً او وازعاً اخلاقياً يمنعه من تعاطي الفساد وارتكاب الاعمال المفسدة، كالاعتداء على مصالح البلاد والعباد ، بل الانكى والادهى من ذلك يذهب الاعتقاد ببعض اولئك المفسدين الى تصدير عملهم على انه من انواع الذكاء والقدرة على اغتنام الفرصة، اما البعض الاخر فيعود للظروف البيئية الخارجية وما فيها من ضغوطات واغراءات تمثل عوامل دفع وجذب للفساد[٢].

كما ان القصور في تطبيق القوانين والتهاون في تطبيق العقوبة غالباً ما يؤدي الى ازدياد معدل وقوع الجريمة كما ان ضعف الرقابة الذاتية في الاجهزة الحكومية وعدم توفر الشفافية، وضعف دور الرقابـــــة والاعلام والصحافة، تعتبر من الاسباب الرئيسية لظاهرة الفساد، حيث ان تلك الاسباب وغيرها يؤدي الى استشراء الفساد في اجهزة ومؤسسات الدول[٣].

آثار الفساد الاداري:- لما بات الفساد الاداري ظاهرة مرضية تصيب المجتمعات ، فأنها لا شك ستترك اثاراً ضارة على كافة الاصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية ،السياسية)، فعلى الصعيد السياسي حيث يقوم اصحاب النفوذ باستغلال مواقعهم المتميزة في المجتمع وكذلك النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الاعظم والاكبر من المكاسب والمنافع الاقتصادية المتحققة بالإضافة الى مقدرتهم على امكانية مراكمة الاصول بصفة دائمة ومستمرة والذي يؤدي الى توسع الفجوة بين تلك النخبة وباقي افراد المجتمع ، بحيث ان هذه الفئة المتنفذة تنجح في الدولة باستصدار قوانين وتشريعات تعمل على خلق وحماية احتكارات سواء كانت تجارية او صناعية او خدمية كي تجني عن طريق ذلك ريعاً ربحياً على حساب المستهلك[٤].

---

[١]ماضي بالقاسم وخدامية آمال ،الفساد المالي والاداري في الجزائر الاسباب و الآثار، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، الجزائر، ٢٠١٢ ، ص٦.

[٢] علي سكر عبود، تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الاول، ٢٠١٠، ص١٢٤.

[٣]محمد سلمان محمود، وهيفاء مزهر الساعدي، الفساد الاداري في العراق، الاسباب والمعالجات ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة اهل البيت، ص٨-٩.

[٤] سامر مؤيد عبد اللطيف، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الاداري في العراق ،مجلة رسالة الحقوق، العراق، السنة السادسة، العدد الاول، ٢٠١٤، ص١٢٣.

كما ان الآثار المدمرة والنتائج السلبية للفساد الاداري تؤدي الى هدر الاموال والثروات والوقت والطاقات، وتعرقل اداء المسؤوليات وانجاز الوظائف والخدمات وبالتالي تسبب مزيداً من التأخير في عملية التقدم والبناء[١]، ومن الآثار الاقتصادية تتمثل بالأضرار التي تصيب التنمية والنمو الاقتصادي بسبب انخفاض معدل العائد الاستثماري، اذ انه يؤدي الى تدني كفاءة الاستثمار العام، و ضعف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة ، كما يؤثر على حجم ونوعية موارد الاستثمار الاجنبي، كذلك يؤدي الى تردي حالة توزيع الدخل والثروات، ويؤثر ايضاً على الامن والاستقرار في البلاد ويقوض العمل المؤسساتي والديمقراطية واسس العدالة ويضر بمصداقية الدولة ومؤسساتها وبالتالي يؤدي الى زعزعة ثقة افراد المجتمع بها[٢].

فالفساد الاداري يعتبر من اكبر العوائق امام العملية التنموية والنمو الاقتصادي، اذ انه يقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي، ونشاط القطاع الخاص ويبدد الموارد، اذ يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الاغلبية ويحيدها عن تحقيق مقاصدها[٣]. وكذلك عدم تحقيق اهدافها في استدامة التنمية الاجتماعية والنمو.

ثانياً: الحروب والنزاعات المسلحة:- تعتبر الحروب والنزاعات الاهلية وعدم استقرار الوضع السياسي من ابرز السمات والمظاهر السياسية والاجتماعية المدمرة في العالم الحديث اذ ان النزاعات المسلحة تتسبب بخسائر فادحة بالأرواح والممتلكات ، ولقد شهدت بقاع عديدة من العالم وخاصة المنطقة العربية من اسوأ المحن التي المت بالعالم منذ الحرب العالمية الثانية، وللنزاعات والحروب آثاراً سلبية عديدة اخرى، كتشريد اعداد هائلة من السكان و الاختلالات الاقتصادية، وخروج رؤوس الاموال ،إضافة الى تدهور نظم الصحة العامة والثقة الاجتماعية، وعادة ما تكون النزاعات اشد فتكاً وضرراً بالبلدان الاكثر فقراً، أذ أنها تؤثر بشكل كبير على صحة السكان ورفاهيتهم وعلى النمو الاقتصادي وكذلك الانظمة السياسية وحقوق الانسان كما إنها تزيد من خطر تجدد النزاعات[٤].

فأنظمة الحكم الدكتاتورية وبحكم عقيدتها وايديولوجيتها ، وبحكم الدوافع والاسباب التي تحركها وكذلك الاهداف والغايات التي ترمي الى تحقيقها اضافة الى الاساليب التي تنتهجها تعتبر المصدر والسبب الرئيسي الذي يكمن وراء ازدياد حدة الصراع في المجتمع الدولي ، اما على المستوى الداخلي فتوجد علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظام وتورط الدولة في الصراع ، يعني انه كلما قل الاستقرار زاد تورط الدولة في الصراعات الدولية[٥].

ومن المعروف ان للحروب تأثيرات ضارة على البيئة بشكل عام، وعلى مر العصور فقد خلفت الحرب آثار ضارة على البيئة ، فمن التدمير للبساتين في العصور المسيحية الى تمليح الارض الخصبة اثناء حروب قرطاجة ، والى تشويه اجزاء شاسعة من الاراضي بسبب الخنادق واستخدام كميات كبيرة من المتفجرات

---

[١] خالد فهد العويس، ضوابط الاداء بإقرارات الذمة المالية لموظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٥، ص١٨٩

[٢] سامر مؤيد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكر، ص١٢٤.

[٣] خالد فهد العويس، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

[٤] لامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (ألاسكو) ، النزاعات طويلة الامد والتنمية في المنطقة العربية ، الامم المتحدة نيويورك ،٢٠١٥، ص١٠-١١.

[٥] كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في عالم النزاعات)، ط١ ، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٣.

في الحرب العالمية الاولى، غير ان الاثار الضارة التي باتت تلحقها النزاعات المسلحة بالبيئة فقد تفاقمت كثيراً خلال القرن العشرين بسبب الاستخدام المتزايد للمواد الكيميائية وانتشارها على نطاق واسع في الصناعات وفي الحياة اليومية[١].

الفرع الثاني

المعوقات الاقتصادية

من ابرز ما يلفت الانتباه عند تناول المعوقات والتحديات الاقتصادية هو العمالة الاجنبية وتأثير الازمة المالية العالمية، إضافة الى مظاهر الانكماش الاقتصادي الحالية، والتي تشهدها غالبية اقتصادات العالم ، وان التأثير المتبادل بين تلك العمالة من جهة وسوق العمل والقطاعات الاقتصادية ككل ويبرز من ذلك تحديداً في ظل إطراد مظاهر الانكماش الاقتصادي المرتبط بهبوط اسعار النفط في البلدان النفطية، وانكماش اجمالي الناتج المحلي. وغالباً ما تتناول الدراسات والابحاث تأثيرات الازمة المالية على مستويات التشغيل وعلى ظاهرة البطالة في البلدان، والتي تكون متباينة، ويتجلى التأثير بمدى الارتباط بالاقتصاد العالمي حيث تتفاوت التأثيرات بدرجات مختلفة بين قطاع الانتاج الصناعي والزراعي وقطاع السياحة والترفيه وقطاع المصارف والخدمات المالية التي تكون اكثر عرضة لهذه التأثيرات[٢].

سوف يتم دراسة كل من البطالة والعمالة الاجنبية باعتبارهما اهم المعوقات الاقتصادية التي تواجه عملية تحقيق الحق في استدامة التنمية الاجتماعية وكما يلي:-

اولاً: البطالة :- تمثل البطالة أزمة عالمية ويندر ان يوجد بلد يخلو منها ومن آثارها، وتعتبر اليوم واحدة من اخطر المشكلات التي تواجه مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولذلك اصبح الاهتمام بمشكلة البطالة على المستويين العالمي والمحلي، فقد اهتمت منظمة العمل الدولية في اتفاقياتها وتوصياتها و تقاريرها بالتأمين ضد البطالة وتحقيق التوظيف الكامل، كما انها تعتبر مشكلة مركبة ، حيث من الخطأ اعتبارها مشكلة اقتصادية فقط ولكن تعتبر في حقيقتها مشكلة اجتماعية وسياسية واقتصادية، لذلك يجب ان تأخذ اساليب مواجهتها بالمنهج التكاملي، وذلك من خلال تنمية شاملة (اجتماعية ،اقتصادية، سياسية، ثقافية وديموغرافية)[٣].

---

[١]مجلس حقوق الانسان، تقرير الاثار الضارة لنقل الاثار الضارة والقاء المنتجات والنفايات السمية والخطر بصورة غير مشروعة على ا لتتمتع بحقوق الانسان، ٢٠٠٧،منشورة على الموقع الالكتروني:
تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢٠/١١/١٣ م١٢:٣٥ *Hrlibrary umn.edu>AR-HRE*

[٢]عائشة التايب وآخرون ، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (التحديات الاجتماعية والاقتصادية) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١ ، بيروت، ٢٠١٦، ص٥٨.

[٣] طارق عبد الرؤوف عامر، اسباب وابعاد البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ،ط٢، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٥، ص١١.

وتعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة اعداد الفقراء، وقد استحوذت البطالة بشكل رئيسي على اهتمام اصحاب القرارات السياسية وكذلك اهتمام الباحثين في المجالات المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية[١].

وقد عرفت البطالة:- بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع خبراته واستعداداته استناداً لحالة سوق العمل ويستبعد من ذلك حالات الاضطراب او حالات المرض و حالات الاصابـــة ، كما تعرف بانها عدم تمكن افراد المجتمع من إمكانية الحصول على عمل ثابت بحيث يكون مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل[٢] .

وعُرفت ايضاً: بانها حالة عدم استطاعة الشخص الحصول على عمل لطالبه مع وجود الرغبة فيه والبحث عنه، اي وجود افراد لا يعملون وهم يدخلون ضمن مفهوم قوة العمل غير انهم باستطاعتهم العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، غير انهم غير قادرين الحصول عليه وبالتالي فانهم غير قادرين على ممارسة العمل[٣].

اما اهم الشروط الاساسية لتحقيق البطالة تتمثل بان يكون الفرد دون عمل بأجر ولحسابه الخاص، ويكون ذلك الفرد راغباً في العمل بأجر ولحسابه الخاص ويكون ذلك الفرد باحثاً وبشكل جدي عن عمل بأجر ولحسابه الخاص، اما في نظام السوق الاوروبية المشتركة فيعتبر الفرد عاطلاً اذا انتهى عقد عمله بحيث لم يستطيع ايجاد عمل اخر، ويكون ذلك الفرد قد تم تعليمه او تدريبه ولم يجد عمل او انه استغني عن خدماته قبل انتهاء مدة عقده ولم يجد عملاً، وكان ذلك الفرد يعمل في عمله او في اسرته ما يقل عن (١٤) ساعة في الاسبوع[٤].

اما اهم الاسباب التي تساعد على انتشـــار البطالة في بعض البلدان الناميـــة فتعود الـــى اختلافات هيكلية في الاقتصاد، والذي يقتصر ارتكازه على عمود واحد او جانب واحد كالبلدان النفطية التي ترتكز على النفط مثلاً ، والذي بدلاً من ان يكون ذلك عاملا لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني، يتحول الى عامل تثبيط لباقي قطاعات الاقتصاد الاخرى والتي من الممكن ان تجذب الايادي العاملة الاساسية ، وما يضاف اليها سنوياً من قوة عمل جديدة، كما ان السياسات التي تنتهجها الحكومة باتت قاصرة على معالجة تلك المعضلة والتني اصبحت معضلة تنموية والتي يستوجب ان تقوم الحكومات بالالتزام والعمل باستراتيجية شاملة ومتكاملة للبناء الاقتصادي، وان تهدف تلك الاستراتيجيـــة الى تنويع مصادر الدخل القومـــي والاستفادة من الثروات المعدنيـــة وبناء نماذج قياسية كليـــة لسوق العمل تقوم علـــى

---

[١] محمد حسين عبد القوي, البطالة المشكلة والعلاج، مركز الاعلام الامني، البحرين، ب ت، ص٢.
[٢] طارق عبد الرؤوف عامر، مصدر سبق ذكره،ص١٢-١٣.
[٣] اسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٦، ص٤٠.
[٤] جمال حسن احمد عيسى السراخنة، مشكلة البطالة وعلاجها ،ط١، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق –بيروت ، ٢٠٠٠، ص٥٠.

اساس مجموعة من الافتراضات الواقعية، وفي نفس الوقت ايجاد مجموعة من البدائل[١].

وينتج عن مشكلة البطالة اثار جسيمة على المجالين الاقتصادي والاجتماعي، اذ يأتي في مقدمة تلك الاثار تخفيض الناتج المحلي الاجمالي بما يوازي حجم الناتج الذي يمكن انتاجـــه فيما لو تتم تشغيل العاطلين عن العمل في الاقتصاد الوطني او بعبارة اخرى، يمكن تحديد حجم تكاليف البطالة تلك بالفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي الممكن عند مستوى عمالة كاملة[٢].

بالإضافة الى ان هناك خسارة تتمثل بالإنفاق على التعليم، من دون الاستفادة منه، كما إن تخفيض الاجور وارتفاع معدلات البطالة، وكذلك طول مدتها تعتبر سبباً في الانحراف وتدني المستوى المعيشي للأفراد ومستوى السكن، وكذلك تأثيرها على الحالة النفسية للمتعطل اذ يراوده الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس ،كما تؤثر على الحالة الصحية للمتعطل وافراد اسرته بسبب عدم قدرته على شراء المواد الغذائية الضرورية والتي يسبب نقصها الى حصول امراض سوء التغذية[٣].

ثانياً:- العمالة الاجنبية:- ان الهجرة الدولية بدأت مع نمو النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر، ولقد تبلور تفسير هذه الظاهرة باتجاهين، حيث تمثل الاتجاه الاول : بالمذهب التجاري والذي اعتبر ان الهجرة هي اداة من ادوات جلب الثروة من الخــارج ، ومن مؤسســي هذا المذهب السيـر جونســون شيـــــلد (*J.SHEILD*)وقد ساد في نهايـــة القرن السابع عشر، اما الاتجـــــاه الثاني: من انصاره ادم سميث (*A-SMETH*) وساد عند هذا المذهب بأن الثــروة الام تكمن في ثروتها البشريـــة، فالمختصون فـــي دراسة حركة انتقال وهجرات البشر من مكان لأخر يضعون لدراستهم ثلاثة محاور هامة هي: (المواليد، الوفيات، الهجرة)، حيث ان الهجرة تعتبر احد العوامل التي تؤثر في معدلات النمو السكانـي في اي منطقة[٤].

لقد اعُتبر موضوع الهجرة من المواضيع ذات الصلة الوثيقة والمباشرة بعملية التنمية وخاصة الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل وتبعاته ، حيث ان لتحرير هجرة العمالة فوائد كثيرة لا تقل عن فوائد تحرير رؤوس الاموال والسلع والخدمات وانتقالها، بينما هناك نظرة الى هجرة العمالة باعتبارها عامل مزاحمة للعمالـة الوطنية. والتي تحرم في ظل تحرير الهجرة من الحصول على الوظائف وبالتالي تؤدي الى تفشي البطالة بين افراد المجتمع[٥]، فالعمالة الاجنبية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سوق العمل، اذ ان الايادي

---

[١]عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق(مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب)، بحوث اقتصادية عربية، العددان الثالث والاربعون والرابع والاربعون، القاهرة ،ص١٠٤ .

[٢]وجدان حسن علي العتوم ، اثر إحلال العمالة الوافدة بعمالة اردنية على واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاردنية ،الاردن، كلية الدراسات العليا،٢٠٠٣ ، ص٣٩.

[٣] المصدر نفسه، ص٤٠

[٤]عبد اللطيف محمود محمد عبد الصمد، الانعكاسات التربوية لهجرة العمالة المصرية على بعض قضايا التعليم المصري ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة عين شمس/ كلية التربية ، مصر، ١٩٩١، ص٢٧.

[٥]عبد الباسط عبد الله عثامنة ، الاثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى الجامعة الاردنية/ كلية الدراسات العليا، الاردن، ٢٠٠٦، ص١٦.

العاملة الاجنبية تتقاسم سوق العمل على قدم المساواة مع الايادي العاملة الوطنية، كما تعتبر من المشكلات الاجتماعية المعقدة ، وتؤثر بشكل كبير على أمن المجتمعات، وهي تقريباً موجودة في اغلب دول العالم ، و تكتسب اهمية خاصة في البلدان التي تشهد نمو اقتصادي هائلاً، اذ تتطلب عملية التنمية الشاملة تنفيذ الخطط التنموية في تلك البلدان اعداد كبيرة من العمالة الوافد[١].

اذ يتأثر سوق العمل في اي بلد كثيراً بتلك الهجرة الوافدة اليه ، حيث ينطبع بالأذهان اعتقاد مفاده ان الهجرة تؤدي الى زيادة عرض العمالة ، وكذلك تؤثر على معدلات البطالة، وعلى مزاحمة الوافدين الجدد لسوق العمل للمواطنين الذين ينتظرون الحصول على فرصة العمل، مما يؤدي الى التخوف من ان تكون العمالة الوافدة احلالية للعمالة الوطنية[٢].

فطبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعية وفي ظل اقتصاديات ريعية معتمدة اعتماداً كلياً على ايرادات بيع النفط الخام وحدها(في البلدان النفطية مثلاً)، و شيوع القيم الاجتماعية السلبية تجاه العمل وترسيخ النزعات الاستهلاكية بين الناس، ادت الى ازدياد الاعتماد على العمالة الوافدة وبشكل اكبر وتهميش دور العمالة الوطنية في القطاعات المختلفة الانتاجية و التنموية على السواء، والتي تركزت الى حد كبير في الوظائف الحكومية، والتي تعتبر الاكثر راحة وآمناً من الناحية الوظيفية[٣].

تعتبر حركة انتقال العمالة احد ممكنات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، كما ان حركة العمالة تعد واحدة من الادوات الاساسية والمهمة لتحسين مردود الاقتصاد ومستوى حياة الكثيرين في البلدان الاصلية للمهاجرين، اذ ان السياسات والخطط الفعالة التي يتم اتخاذها من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية لتسهيل حركة العمالة بكفاءة يمكن ان تؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار واكتساب المهارات، الى تحسينات في التنمية الاقتصادية[٤].

ومما لا شك فيه ان العمالة الوافدة تعتبر سلاحاً ذا حدين ، اذ ان هذا التدفق البشري للعمالة الوافدة يخلف اثاراً في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والامنية والسياسية وغيرها، حيث ان الوجود المكثف للعمالة الوافدة يعد منافساً كبيراً للعمالة الوطنية، والذي يؤدي الى زيادة معدلات البطالة، كما انها تحصل خدمات الدولة المختلفة من تعليم وصحة وخدمات ومرافق بلا مقابل او بأسعار رمزية اضافة الى حصولهم على السلع المدعومة للمواطنين وهذا يؤدي الى زيادة النفقات العامة والضغط على الخدمات المخصصة لمواطني الدولة، وكذلك زيادة نسبة التحويلات النقدية للخارج فتؤدي الى زيادة حجم الاستثمار بالنسبة للبلدان القادمة منها العمالة، اما البلدان الوافدة اليها فتحدث هذه التحولات الى اثار اقتصادية مدمرة لتلك

---

[١]عبد الحميد سالم الروحاني ، تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة مؤتة/ كلية الدراسات العليا، الاردن، ٢٠١٥، ص١٢.

[٢] عبد الباسط عبد الله عثامنة، مصدر سبق ذكره، ص١٨ .

[٣] عبد الرحمن سالم الروحاني، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[٤]علي راشد النعيمي وايرينا اومنلاتك، اثر تنقل العمالة في التنمية المستدامة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠١٤، ص١٣٨-١٣٩.

البلدان[١].

الفرع الثالث

المعوقات البيئية

يتصف الانسان بمجموعة من الصفات والخصائص التي تميزه عن مختلف اشكال الحياة الاخرى، ويشكل التعلم خاصية فريدة عملت على تطويره في كيفية التعامل مع البيئة التي هي المصدر الذي يستخدمه بأساسيات الحياة وبموجب تقنيات متعددة ، والتي بدورها ادت الى بروز العديد من المشكلات البيئية ذات الاثر الواضح والممتد عبر السنين الطويلة والتي اصبحت تشكل خطراً على حياته بسبب التأثير السلبي لأنشطة الانسان المختلفة على عناصر الوسط البيئي[٢].

فالمشاكل البيئية تتمثل في ما احدثه الانسان من خلل بحيث يؤدي الى تعطيلها عن اداء دورها الطبيعي في حفظ الحياة وتنميتها، ويكون هذا الخلل بعدة أوجه او مظاهر والتي تعكس آثارها على البيئة ، وهذه المظاهر قد تكون في صورة استنزاف للموارد البيئية ونضوبها وقد يكون في صورة التلوث البيئي او في صورة اختلال في التوازن البيئي وما ينتج عنه من الإحترار العالمي وتهتك طبقة الاوزون[٣].

وسيتم دراسة المعوقات البيئية الاتية والتي تواجه العمليات التنموية المستدامة وتتمثل تلك المعوقات باستنزاف الموارد البيئية، التلوث البيئي واختلال التوازن البيئي وكما يلي:-

اولاً: استنزاف الموارد البيئية:- تعني الموارد البيئية كل ما موجود في البيئة الطبيعية ويعتمد عليه الانسان في حياته وسد متطلبات حاجاته، واستنزاف الموارد: هو العمل على استنفاد تلك المواد حتى تختفي او تصبح قليلة القيمة في اداء دورها العادي في دورة الحياة ، ويكون الاستنفاذ او تقليل القيمة باي طريقة كانت، اذ ان الكائن الحي يستهلك من مواد البيئة ما يقيم به حياته ، فمجمل الكائنات الحية غير الانسان لا تأخذ من تلك الموارد الا مقداراً يناسب ذلك الغرض، فلا تصاب مواد البيئة بالاستنزاف والذي بدوره يربك دورة البيئة[٤]. فتحقيق الامن البيئي يتمثل بالجهود المبذولة بين الدول والافراد من اجل نشر وتحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي وحماية المواطن من المخاطر والتي تتمثل في حماية الاطار الذي يعيش فيه وهو البيئة ومواردها وذلك من خلال الحد من إفسادها وتدهورها اضافة الى الاستثمار الامثل للموارد البيئية

---

[١] ابراهيم عبد الكريم بن عيبان، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والاثار السلبية المترتبة على وجودها وادوار المؤسسات التربوية في الحد من استدامتها وتلافي اثارها، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد السادس، ٢٠١١،ص١٠-١٧ .

[٢] ايمن سليمان مزاهرة وعلي فالح الشوابكة، البيئة والمجتمع ،ط٢ ، دار الشروق، عمان ، ٢٠١٠ ، ص٢٥ .

[٣] عبد العال الديربي، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها ، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ،٢٠١٦ ، ص٢٥.

[٤] المصدر نفسه ، ص٢٦.

من اجل حماية البيئة ووصولاً الى الامن البيئي المنشود، اذ ان الوعي في مشكلات البيئة وتأثيرها على البيئة ومواردها يتم عن طريق تغيير السلوك والممارسات تجاه موارد البيئة[١].

اذ ان الانسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يستهلك الموارد البيئية ما يزيد عن حاجته، وذلك يؤدي الى إصابة التوازن المتحقق بين مكونات البيئة بالخلل والذي يؤدي الى اضطراب النظام البيئي وهذا هو الوضع القائم بين علاقة الانسان بالبيئة منذ بعض الزمن، ومن مظاهر الاستنزاف لموارد البيئة، الاستهلاك المفرط في المعادن على اختلافها لأجل اقامة صناعات استهلاكية تفوق في كثير من الاحيان حاجته، وكذلك الافراط في استهلاك المياه، واشكال الافراط في الغطاء النباتي وخاصة الغابات، تتعرض كثيراً للاستنزاف والابادة والفصائل النباتية الاخرى وكذلك الحيوانات هي الاخرى قد تعرضت للاستنزاف والابادة اذ تعتبر مظهراً من مظاهر المشكلة البيئية[٢].

ثانياً : التلوث البيئي:- يرى الباحثون والمهتمون بالبيئة انه من الصعوبة وضع تعريف جامع مانع ودقيق للتلوث وذلك بسبب تعدد اسبابه وتداخلها وتعدد وتنوع اثارها، فقد عرف التلوث: بانه ما يجلبه الانسان للبيئة من مواد او طاقة محتملة وتسبب اخطاراً على صحة الانسان وكذلك ضرراً على الموارد وتدميراً للبيئة او تداخلاً مع استعمالاتها الشرعية[٣].

كما عُرف بانه اي تغيير مباشر او غير مباشر في الخصائص الفيزيائية او البايولوجية او الاشعاعية لأي جزء من اجزاء البيئة، وبأية طريقة تؤدي الى زيادة الاضرار الكامنة او الظاهرة الكامنة او التي تصيب الصحة او الامن والرفاهية لأي من الكائنات الحية الموجودة في تلك البيئة، كما تم تعريفه بانه الطرح المقصود للنفايات في البيئة من خلال العمليات الصناعية والانشطة البشرية الاخرى، كذلك عرف بانه: التدهور الناشئ عن الانشطة البشرية المختلفة نتيجة لاستخدام تلك الانشطة لكل من الماء والهواء وتقليل فعالية وكفاءة هذه المواد[٤].

حيث تعتبر مشكلة التلوث من اهم المشكلات التي يعاني منها الانسان في عصر العلم والتكنلوجيا ، ولقد تفاقمت هذه المشكلة بمرور الزمن حيث اصبحت تهدد المجتمعات البشرية بالفناء، اذ انها لم تجد لها حلولاً جذرية، على الرغم من تزايد ظهور هذه المشكلة مع ظهور الانسان على وجه الارض ، ومع ذلك يمكن اعتبارها مشكلة حديثة ارتبطت بعصر الثورة الصناعية في القرن العشرين ، اذ ان هذه الثورة فتحت امام البشرية إمكانيات تقنية وعلمية هائلة لاستغلال الموارد الطبيعية، ولكن في الوقت نفسه رافقها كثير من السلبيات والتي اهمها مشكلة التلوث[٥].

---

[١] حمزة الجبالي، التنمية المستدامة (استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة)، دار عالم الثقافة والنشر، عمان،٢٠١٦، ص٣٢.
[٢] عبد العال الديربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ -٣٠.
[٣] كاظم المقدادي، حماية البيئة البحرية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٦، ص ٣٠.
[٤] سهير ابراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨ ،ص١٤.
[٥] مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وآفاقها المستقبلية) ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،دمشق ،٢٠١٤، ص١٣.

فالتلوث يتحقق بفعل الانسان، وبسبب تعمده او اهماله او عجزه عن التوازن بين الاعمال اللازمة لإشباع حاجته وبين المحافظة على سلامة البيئة وخلوها من التلوث، حيث ان البنك الدولي عرَف التلوث بانه اضافة مادة غريبة الى الهواء او الماء او الغلاف الارضي بشكل يؤدي الى آثار ضارة على الموارد وعدم ملاءمتها لاستخدامات معينة او محدودة. فهو كل ما يطرأ على البيئة من تغيير سواء كان ذلك بفعل العوامل الطبيعية او بفعل الانسان مما ينتج عنه ضرر مباشر وغير مباشر بالكائنات الحية او الوسط الذي تعيش فيه تلك الكائنات[١].

وكان السبب وراء نشوء مشكلات التلوث البيئي هو الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة وتعجز عن الوفاء بتلبية متطلبات الحاضر دون المساس بالمستقبل ، اذ ان مشكلات التلوث البيئي متشابكة ومتداخلة وإن انعكاساتها السلبية تؤثر على العملية التنموية واستدامة مواردها، ولقد اصبح على الانسان ان يسعى وبشكل دؤوب لمجابهة هذا الخطر الداهم[٢].

فالعلاقة بين البيئة والتنمية تتحدد بما يفرضه الواقع اليوم الذي يعرف اختلال بيئي وتدمير للوسط الايكولوجي بفعل التدخل اللاعقلاني للإنسان في سياق بحثه عن استثمار واستدامة البيئة المحيطة به، وتحقيق تنمية اقتصادية وليست تنمية بيئية تستفيد من موارد البيئة وتسخيرها لخدمة الاقتصاد[٣].

وتتمثل اهم وسائل سبل التصدي ومجابهة هذه المشكلات في القيام بالتقنية النظيفة والتي تعني- مراجعة كافة مراحل الانتاج ابتداء من المواد الخام وحتى تمام استهلاك المنتج بشكل نهائي من اجل تحديد اطار متكامل للإداء، ويقلل من تبديد تلك المواد الخام والطاقة من خلال رفع الكفاءات الفنية للتشغيل والحد من استخدام المدخلات الضارة وتدوير النفايات وإعادة استخدامها، كما ان التوعية البيئية وبرامجها التي تهدف الى جعل المواطن اكثر تفهما ودراية بالعواقب التي تنجم عن تداخله غير الرشيد في البيئة لتحقيق ذلك لابد ان يناط بأجهزة الاعلام بنشر الوعي والثقافة البيئية بصورة تدفع المواطن الى تغيير سلوكه الضار بالبيئة وكذلك ما للتشريعات من دور كبير من الزام الافراد كافة بالسلوك السوي تجاه البيئة ، وصدور القوانين التي تجرم الافعال الضارة بالبيئة والمعاقبة عليها، ويؤدي التكامل من تطبيق التشريعات البيئية بصرامة وتكثيف برامـــج التوعية البيئية الى بناء مجتمع يعيش في تناغم مع البيئة[٤].

ثالثاً:- اختلال التوازن البيئي:- يُعرف النظام البيئي بانه: مساحة من الطبيعة بما تحتويه من كائنات حية ومواد غير حية، وهي في حالة تفاعل متبادل مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية ومن امثلة النظم البيئية(الغابة، البحيرة)، ويتصف هذا النظام بعدة خصائص تتمثل بتعدد مكونات النظام البيئي، كما ان النظام البيئي يتصف بالتعقيد ويتسم النظام البيئي بالتوازن، فالبيئة بطبيعتها متوازنة، فمثلاً في دورة الكربون نجد ان النباتات تمتص ثاني اوكسيد الكاربون في عملية البناء الضوئي وتطرح الاوكسجين والذي يعتبر العامل الاساسي في العملية الحيوية للإنسان، وان النبات يحتاج الى ثاني اوكسيد الكاربون في حين ان

---

[١] كاظم المقدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.
[٢] محمد صابر، الانسان وتلويث البيئة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض ، ٢٠٠٠،ص٦٥.
[٣] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٧ ، ص٣٣.
[٤] محمد صابر، مصدر سبق ذكره، ص٦٦-٦٨.

الانسان يحتاج الى الاوكسجين، وان تغيير في هذه الدورة مثلاً يؤدي الى اختلال التوازن البيئي، فالاختلال في التوازن البيئي يحدث عند حصول تغير في الظروف الطبيعية وتدخل الانسان المباشر لها[١].

فهذا التغيير في الظروف الطبيعية يؤدي الى اختفاء بعض الكائنات وظهور كائنات اخرى مما يؤدي الى اختلال في التوازن، وهذا الاختلاف يأخذ فترة زمنية قد تطول او تقصر حتى يحدث توازن جديد ، ويعتبر السبب الرئيسي في اختلال التوازن البيئي هو تدخل الانسان في البيئة ، كتغيير المعالم الطبيعية من تجفيف للبحيرات وبناء السدود واقتلاع الغابات وردم المستنقعات واستخراج المعادن وغيرها[٢]. كل ذلك وغيره من انشطة بشرية والتي رافقت عمليات التحديث بهدف زيادة معدلات النمو والرفاهية ولكنها في المقابل أثرت سلبياً على مكونات البيئة الطبيعية والتي اسهمت في اختلال التوازن البيئي، ومن مظاهر اختلال التوازن البيئي (الاحتباس الحراري، التصحر وثقب طبقة الاوزون) وسيتم دراسة كل هذه المظاهر وبشكل مختصر تباعاً وكالاتي:-

اولاً:- الاحتباس الحراري:- ان الاحتباس الحراري هو ظاهرة عالمية تتمثل في ازدياد حرارة الغلاف الجوي للكرة الارضية بسبب الارتفاع المفرط للغازات الدفيئة[٣]، وهذا على الارجح نتاج الثورة الصناعية، تحدث المشاكل البيئية نتيجة الانبعاثات الناتجة عن النشاطات البشرية والعلمية والتكنلوجية القائمة والتقنيات الحديثة ، حيث غيرت ومازالت تغير المزيج المتشعب من الغازات الموجودة في جو الارض اضافة الى تغيرات مناخية[٤].

وتشكل حرائق الغابات مصدر خطر على الانسان والبيئة التي يعيش فيها، كما وتلعب هذه الظاهرة دوراً كبيراً في تفاقم مشكلة التغيير المناخي، الكميات الهائلة من الغازات التي تطلقها هذه الحرائق وخاصة الغازات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، وعلى وجه الخصوص غاز ثاني اوكسيد الكاربون، كما ان ظاهرة الاحتباس الحراري تلعب دوراً خطيراً في ازدياد اعداد حرائق الغابات وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في معدلات درجة الحرارة والتي تؤدي بدورها الى زيادة تبخر المياه من المادة العضوية مما يسهل اشتعالها، كما ان الجفاف يعتبر احد نواتج الاحترار الكوني وعدم نزول الامطار في بعض الموسم[٥].

ثانياً:- التصحر:- يعني التصحر احداث تغير سلبي في الخصائص البيئية الحيوية(البيولوجية)، يؤدي الى خلق ظروف تجعلها اقرب الى الظروف الصحراوية او اكثر جفافاً، كما يعرف التصحر بانه تكثيف او تعميق للظروف الجافة من خلال حدوث تدهور في الطاقة البيولوجية للبيئة وبما يقلل من قدرتها على أعالة

---

[١] محمد حسن غنيم، المختصر المفيد في علوم النفس البيئي ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ب ت، ص١٨ -٢١ .

[٢] وليد رفيق العياصرة ، التربية البيئية واستراتيجيات تدريسها ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٩٠-٩١.

[٣]الغازات الدفيئة: هي مركبات كيميائية تتواجد في الغلاف الجوي لكوكب الارض تسمح لأشعة الشمس ذات الاطوال الموجية القصيرة والتي تتضمن الضوء المرئي، والاشعة فوق البنفسجية بالوصول الى سطح الارض دون اي عوائق، بينما تمتص طاقة الاشعة ذات الاطوال الموجية الطويلة اي الاشعة الحمراء، وللمزيد ينظر، عائشة نوفل، ماهية غازات الاحتباس الحراري : ٢٠ ابريل ، منشورة على الموقع الالكتروني:
تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢١/١/٤ م٧:٣٧ *Mawdoo٣.com*

[٤]سعيد فتوح مصطفى النجار، القانون والبيئة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٣-٢٤، ابريل/٢٠١٨، ص٣.

[٥] يحيى نبهان ، الاحتباس الحراري وتأثيره على البيئة ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٢،ص٩٨-٩٩.

استخدامات الارض (للزراعة، الرعي والغابات) بشكل طبيعي، كما عرف على انه: امتداد مكاني للظروف الصحراوية في اتجاه المناطق الرطبة وشبه الرطبة، وكذلك عرف بأنه إفقار وتدهور القدرة البيولوجية للنظام الايكولوجي[١].

فالصحراء لا تعني البتة التصحر، اذ ان الصحراء ظاهرة طبيعية، في حين ان التصحر هو ظاهـــرة طبيعية –بشرية، كما ان الصحراء تتضمن توازناً بيئياً في حين ان التصحر هو احد مظاهر اختلال التوازن البيئي، لذلك فان منظمة الاغذية والزراعة اشارت الى ان التصحر لا يعني تحرك الصحارى القائمة والموجودة الى الامام ، اضافة الى ان الاخضرار والخصوبة قد توجد في الاراضي الجافة[٢] .

فالتصحر يؤدي الى تدهور في انتاجية الارض، مما يؤدي الى زحف الخصائص ومظاهر الصحراء اليها، فالتدهور الذي يحدث في انتاجية الارض العضوية من حيث عدد الحيوانات والنباتات وتنوعها، كما تتدهور الزراعـــة والذي يعني فشلهـا ومن ثم عدم قدرة الارض على توفير متطلبات الانسان والحيوان والنبات، ويصنف التصحر تبعاً الى درجته الى التصحر الطفيف، والتصحر المعتدل، والتصحر الشديد، وتصحر شديد جداً[٣].

ويؤدي الى انخفاض حجم الموارد الزراعية وخسارة في الاراضي القابلة للزراعة وذلك يؤثر على الاقتصاد القومي، بسبب الضرر الذي يصيب احد الموارد الطبيعية الاساسية وهو الارض، وتتقلص رقعـة اراضي الغابات والمراعي الطبيعية، كما تؤدي الى حدوث اضرار بيئية عديدة، كتشكل الكثبان الرملية وما ينتج من زحف للرمال وتقليص التنوع الحيوي بالإضافة الى تغيير المناخ المحلي على المدى البعيد[٤].

ثالثا:-ثقب طبقة الاوزون :- لطبقة الاوزون اهمية قصوى في استمرار الحياة على الكرة الارضية ، اذ لولا طبقة الاوزون لكانت الكائنات الحية جميعها احترقت منذ زمن بعيد، وذلك بسبب التعرض الزائد للأشعة فوق البنفسجية ألا إن طبقة الاوزون باتت تتعرض لعوامل من صنع الانسان والتي تسبب تهتكاً ينذر بخطر كبير على كوكب الارض ، اذ يسمح ذلك التهتك –الثقب- بتسرب الاشعة فوق البنفسجية الى الارض ، فتقضي حينئذ على ما عليها، وتسبب الفناء على الكرة الارضية[٥].

والاوزون هو جزء رقيق من الغلاف الجوي للأرض يمتص تقريباً كل اشعة الشمس فوق البنفسجية الضارة، حيث انها تمثل طبقة حماية لكوكبنا، ويكون جزيء الاوزون ذا رائحة قوية ويمتلك لوناً ازرقاً، كما ان تسعين بالمائة منها موجود في الغلاف الجوي، وتكون تركيزات الاوزون عالية في الغلاف الحيوي، فيقوم الاوزون بحجب الاشعة فوق البنفسجية التي تصدر عن الشمس والتي تسبب مشاكل صحية خطيرة

---

[١]صبري فارس الهيتي، التصحر-مفهومه-اسبابه-مخاطره-مكافحته، دار اليازوري عمان، ب ت ،ص١٣.
[٢] علي غليس ناهي السعيدي، المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، العراق، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، كانون الاول ٢٠٠٩، ص١٦٨.
[٣]حسين وسمي جبر الشمري، التحليل المناخي لظاهرة التصحر في العراق ، مجلة الآداب ، الملحق الثاني، العدد مائة وواحد وثلاثون، كانون الاول،٢٠١٩، ص٣١٥.
[٤] احمد السروي، الملوثات الطبيعية والصناعية، ط١، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة، ٢٠١١ ، ص٨٤-٨٥.
[٥] نواز بورزق، دور مؤسسة التعليم الثانوي في نشر الوعي البيئي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة منتوري ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، الجزائر ،٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص.٤٥.

عندما يتم التعرض بشكل كبير لأشعة الشمس، ولقد تم اكتشاف ثقب الاوزون في القطب الجنوبي عام ١٩٨٥[١].

وان السبب في ثقب الاوزون هو النشاط الانساني اضافة الى الظروف الطبيعية على تكوينه، ومن الاثار السلبية لاتساع ثقب الاوزون اعاقة انتاج بعض النباتات وانتشار الامراض السرطانية وكذلك اضعاف مناعة الانسان، وكذلك الخلل في سير النظم البيئية بسبب عجز العناصر المكونة لها عن اداء دورها مما يؤدي الى حدوث الاختلال في التوازن البيئي[٢].

فالمشكلات البيئية تعتبر النتيجة السلبية لما بلغته الحضارة الانسانية من تطور وتقدم، كما وان المشكلات البيئية لا تميز بين المجتمعات النامية والمتقدمة الا انها تبدو اكثر حدة في المجتمعات النامية بسبب قلة او انعدام امكانياتها في مواجهة هذه المشكلات والذي يؤدي الى تفاقمها ، كما يزيد من تأثيراتها السلبية على الانسان مما تشكل احد معوقات استدامة التنمية الاجتماعية.

الفرع الرابع

المعوقات الاجتماعية

ان قضية تخلف المجتمعات لاتزال مطروحة ، هذا ان لم تكن تفاقمت ، رغم الجهود التنموية الحاصلة، مما يتطلب الوصول الى اطار يمكن ان تتحرك من خلال البرامج المتكاملة للتنمية ، فالمجتمع كلٌ مترابط بنشاطه الاجتماعي والاقتصادي وبمختلف قطاعاته(سواء ريف او حضر)، وكل التحسينات الاجتماعية تعتمد على القدرة الاقتصادية وتوزيع تلك القدرة بين الاستهلاك والاستثمار، ولا بد من زيادة هذه القدرة الاقتصادية متمثلة في زيادة الانتاج والدخل القومي والاهتمام بالتحسينات الاجتماعية متمثلة في خدمات التعليم والتدريب والتأهيل والخدمات الصحية والسكنية والترفيهية[٣].

فالتنمية المستدامة بكافة ابعادها ومن خلال الياتها ووسائل تحقيقاتها الى تحقيق العديد من الغايات والاهداف منها: تحقيق حياة افضل للسكان وتعزيز وعيهم بالمشكلات البيئية القائمة، وتحقيق الاستخدام والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وربط التكنلوجيا الحديثة بحياة المجتمع، والعمل على المساواة في توزيع وتقاسم الثروات بين الاجيال وبين ابناء الجيل الواحد، الا ان تحقيق تلك الاهداف والغايات يواجه بالعديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية، احد اهم تلك التحديات التي تقف حائلاً دون تحقيق وبلوغ

---

[١] مما تتكون طبقة الاوزون، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.muhtwa.com
تاريخ ووقت الزيارة ٢٠٢١/١/٥ م٨:٥٠
[٢] نواز بورزق، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.
[٣] نجاة يحياوي، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

التنمية والعمل على استدامة غايتها والاهداف المرجوة منها[١]، فمن تلك المعوقات والتحديات الاجتماعية الفقر والتضخم (النمو السكاني) والامية وسنكتفي بدراسة الفقر والنمو السكاني كما يلي:-

اولاً:-الفقر:- يحاول الفقر في مفهومه العام وصف ظاهرة متعددة الابعاد وبالغة التعقيد والتشابك، فهو يعبر بمفهومه البسيط عن التدني في مستوى الفرد المعاشي، اي(حالة الحرمان المادي)، والذي يتجلى اهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء وكذلك فقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة التي يتعرض لهـــا الفقراء كالأمراض والاعاقة والازمات والكوارث الطبيعية، والحرمان المادي يعتبر عنصراً رئيسياً في تعريف الفقر لكنه ليس المكون الوحيد لـــه، اضافـــــة الى نقص وسوء التغذيـــــة والملبس والمسكن[٢] . ويعود الفقر الى الاسباب الاتية استناداً الى رأي البنك الدولي:-

١-فقدان مصدر الدخل والموارد التي من خلالها يستطيع الانسان الحصول على الاحتياجات الاساسية.

٢-ضعف مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية .

٣-الحروب والازمات والكوارث الطبيعية كموجات الجفاف والاوبئة.

٤-سوء الادارة وقلة الموارد الطبيعية والمالية[٣].

ان تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد تكون من اسبابها تلك الضغوط التي يحدثها انتشار الامية والجهل، وارتفاع نسبة السكان وتزايد معدلات البطالة والديون الخارجية، الامر الذي يدفع الفقراء في عدم التفكير بالمدى البعيد ، حيث انهم لا يفكرون الا في توفير القوت اليومي والذي يمثل بالنسبة لتلك الفئة من فئات المجتمع اكبر تلك التحديات[٤].

فالفقر هو اساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والازمات النفسية والاخلاقية حيث يتوجب على صانعي القرار والمعنيين ان يضعوا من السياسات والبرامج التنموية مما يتصدى ويقضي على هذه المشاكل والمعضلات عن طريق ايجاد فرص العمل، وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية وخاصة المناطق الاكثر فقراً والاشد تخلفاً ومكافحة الجهل والامية[٥].حيث تزداد حدة الفقر والجوع وتهديدات الامن الغذائي في البلدان النامية ، اذ انه يؤدي الى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة واستعمالاتها بصورة عشوائية وبالتالي يؤدي الى عرقلة وإعاقة تحقيق تنمية مستدامة.

ثانياً:- التضخم(النمو السكاني):- لا شك ان التوالد الانساني لم يعد مسألة تخص الزوجين فقط، اذ ان التطور الديمغرافي بلغ مرحلة دقيقة واصبح بموجبه اي ارتفاع لمعدلات الزيادة الطبيعية في اي بقعة من

---

[١] سمير خيري مرسي/ مصدر سبق ذكره، ص٢.
[٢] حياة جمعة محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.
[٣] حنين جمال مطرود، معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية ، بحث مقدم الى جامعة القادسية، كلية الآداب ، العراق ٢٠١٨، ص١٠، نقلاً عن غالب عطية ، امراض الفقر –المشكلات الصحية في العالم الثالث ، عالم المعرفة، (١٦١)، الكويت، ١٩٩٢، ص٣١-٦٦.
[٤] سمير خيري مرسي غانم، مصدر سبق ذكره، ص٥.
[٥] علي مهدي داود سلمان، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

العالم تؤثر على البقاع المجاورة لها، اذ ان الانسان هو جزء من البيئة التي يعيش فيها وبالتالي يؤثر عليها باستغلاله لمواردها واستنزافها وتلويثها بالدخان والنفايات والاوبئة، او تحسينها، اذ تعتبر حالة الكثافة السكانية او الانفجار السكاني حالة واقعية ، فالازدحام السكاني له آثاره المتعددة في مجال الاستغلال المكثف للبيئة ،والى تناقص نقاءها، وفقدان الامن البيئي ينعكس سلباً على حياة الانسان ويحددها[١].

ان صورة النمو السكاني قد استرعت اهتمام العلماء في فروع العلوم المختلفة منذ زمن بعيد، ولكن هذا الاهتمام تزايد بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، اذ اصبح النمو السكاني ظاهرة لها اثارها بعيدة الاجل على النمو الاقتصادي ومستوى الرفاهية وتحقيق التنمية اضافة الى الآثار الاجتماعية والسياسية والعسكرية . كما ان معدلات النمو السكاني المتسارعة او ما يطلق عليه الانفجار السكاني نتائج ديمغرافية واجتماعية وحضارية عديدة ، كالهجرة الدولية ، الهجرة الداخلية ، نشوء المدن العملاقة و مدن الاكواخ ، وفي الوقت الذي يقلل بعض الاكاديميين من قيمة التأثيرات السلبية للنمو السكاني ، فأن البعض الآخر يعتقد بأنه لا يقل خطورة عن المشاكل والتحديات العالمية الاخرى ، كتدهور البيئة ، واستنفاذ مواردها ، واغراق المؤسسات الحكومية والاقتصاد القومي وتأثراتها السلبية على اقامة مجتمع مستدام[٢].

فالنمو السكاني المستمر ولفترة طويلة، وبمعدلات كبيرة اصبح امراً مكلفاً فهو يحدث ضغوطاً على الثروات والموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات والسلع ويحد من عمليات التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعادة السكان لذلك وجب العمل على تحقيق تقدم كبير في مجال تثبيت نمو السكان وذلك لان حدود قدرة الارض على اعالة الحياة البشرية غير المعروفة، وتوصي الاسقاطات الحالية ان عدد سكان العالم يستقر عند (٦،١١) مليار نسمة، وهذا اكثر من ضعف عدد السكان ، وذلك يؤدي الى تدمير الساحات الخضراء والتدهور في البيئة والافراط في استغلال الحياة البرية والموارد البشرية[٣].

وتتجلى خطورة زيادة السكان المطردة في تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية والمتمثلة في تنامي الاستهلاك القومي على حساب الادخار ومن ثم الاستثمار، وهذا يعني تبديد الموارد الاقتصادية في مجال الاستهلاك دون مجالات التنمية والاستثمار، وازدياد المخصصات العامة للإنفاق على الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والاسكان والحماية الاجتماعية والامن على حساب مخصصات الاتفاق على المشروعات التنموية بالقطاعات الانتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعات التحويلية وارتفاع معدلات التضخم واسعار السلع (الطعام، الشراب)، وانتشار ظاهرة البطالة بين الشباب والفئات المتعلمة، مما يسبب في هدر الموارد البشرية وتفاقم مشكلات المرورية والازدحام، وانتشار المناطق العشوائية والتلوث البيئي بكافة صوره ، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة[٤].

---

[١] فراس عباس البياتي ، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية ، دار المنهل ، الاردن، ٢٠١١، ص٣٤-٣٥.
[٢] مفيد ذنون يوسف، اقتصاديات السكان، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الاردن، ٢٠١٤،ص١٠-١٢.
[٣] نورة عمارة ، النمو السكاني والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة باجي مختار-عنابة / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٢ ،ص٢١.
[٤] ايمان محمد عبد اللطيف مصطفى ، اثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠١٨)، المجلة العربية للإدارة ، المجلد الاربعين، العدد الثاني، حزيران ٢٠٢٠، ص١٤٩.

ونرى ان النمو السكاني المرتفع يلتهم ثمار التنمية، بحيث لا يتحقق التحسن الحقيقي في مستوى المعيشة للأفراد ويستنزف الموارد الطبيعية وبالتالي يؤدي الى انعدام امكانية تحقيق استدامتها وديمومتها .